

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٤٧

الخميس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد محمد/السيد منغرال . . . . . (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	الأرجنتين . . . . . السيد أويارتالبال
	الأردن . . . . . السيدة قعوار
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	جمهورية كوريا . . . . . السيدة بايك جي - آه
	رواندا . . . . . السيد سانا
	شيلي . . . . . السيد باروس ميليت
	الصين . . . . . السيد ليو جيجي
	فرنسا . . . . . السيد لاميك
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوкас
	ليتوانيا . . . . . السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة باور

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2014/876)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1470245 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في أفغانستان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/876)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، سلوفاكيا، السويد، فنلندا، كندا، الهند، واليابان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الإحاطة الإعلامية مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد إيوانيس فيريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/876، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان، أود في البداية أن أعرب عن خالص التعازي إلى شعب باكستان، الذي عانى قبل يومين من مأساة وطنية قاسية. إن الهجوم على أطفال المدارس هجوم لا يمكن تبريره على الإطلاق. وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن (انظر S/PV.7267)، لم يكن قد أعلن عن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات بعد، وكان البلد في خضم أزمة سياسية طويلة الأمد. ويسرني أن أفيد بأن تقدماً هاماً قد أحرز منذ ذلك الحين. فقد تم التوقيع على اتفاق سياسي، وأعلن عن المرشحين الفائزين في الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات، وقد التزمت الحكومة ببرنامج طموح للإصلاحات الإدارية.

إن الانتقال السياسي السلمي قد شجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشكل كبير. وفي حين أن العملية الانتخابية كانت مطوّلة وصعبة، فإنها أفضت إلى إيجاد قيادة مشروعة، نالت ولاية جديدة ودعمًا على نطاق واسع. ويستحق الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله الثناء على التزامهما المستمر بتحقيق ترتيبات العمل للوحدة الوطنية. وأشارا، بالتزامهما المعلن بالشراكة التي أوجدها، إلى أنهما اختارا الشراكة بمحض إرادتهما ولم تكن أمراً مفروضاً عليهما. إن شعورهما بالهدف المشترك والالتزام الواضح بالإصلاح، ومكافحة الفساد وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام قد أدى إلى تجدد الأمل والإحساس الملموس بالتفاؤل لدى الشعب الأفغاني.

لقد تحققت الاتفاق السياسي بالوساطة عقب التدقيق الذي لم يسبق له مثيل في البطاقات الانتخابية الورقية بنسبة ١٠٠ في المائة. وصممت تلك العملية الصعبة، التي لا تخلو من عيوب، لكي تكون شاملة ومتعمقة ومستقلة وشفافة. وجرت العملية على نحو يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتاحة، ولكنها

منذ فترة طويلة. ومن أجل الحفاظ على الزخم الذي تولد عن مؤتمر لندن، سوف تحتاج الحكومة الأفغانية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على الصعوبات المالية الحالية. ونتيجة للمزيد من الانخفاض في الإيرادات المحصلة، يبدو الوضع المالي أخطر من ذلك الذي تم تصوره في مناقشات السياسة في لندن. إن تلقي الدعم الطارئ من الجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر ساعد الحكومة على تغطية النفقات الرئيسية حتى كانون الأول/ديسمبر. ولكن المشكلة الأساسية لم تحل. وسيطلب ذلك نقل المتأخرات الكبيرة إلى الميزانية المقبلة. وتلك حالة لا يمكن أن تستمر، وقد تعرقل خطة الحكومة الإنمائية وسير البلد نحو الاستقرار.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل مع حكومة أفغانستان على تدابير ملموسة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي للحكومة في الوقت المناسب من أجل اجتماع المسؤولين الرفيعي المستوى الذي سيعقب مؤتمر لندن. وتعهدت الإدارة الجديدة بإجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية والسياساتية المطلوبة لإدامة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بحقوق المرأة خلال السنوات الـ ١٢ الأخيرة. وستواصل بعثة الأمم المتحدة التأكيد على أن دعم وتعزيز حقوق المرأة خطوة جوهرية على طريق السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، أرحب بالتزام الرئيس غني بتعيين عدد كبير من النساء في المناصب الرفيعة في الحكومة. كما يجب التنويه بالخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد. فقد أفصحت عن عزم حكومة الوحدة الوطنية على وضع حد للإفلات من العقاب لأولئك الذين استولوا على موارد الدولة. ويجب أن تقترن تلك الجهود بالتدابير الرامية إلى التقليل من الأثر الاجتماعي والسياسي الهدام للنمو المتزايد للاقتصاد غير المشروع والاتجار بالمخدرات. وأترك المزيد من التعليقات بشأن ذلك إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف،

مهما كانت بعيدة عن المثالية، فهي لم تكن متحيزة أو تعسفية، ووضعت الأساس للمفاوضات على الاتفاق السياسي الذي أعقبها.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة مقتنعة بأنه لا يوجد سبيل للمضي قدماً أفضل من حكومة الوحدة الوطنية. وأنهى الاتفاق المبرم بين المرشحين أزمة سياسية كان من شأنها، لو بقيت دون حل، أن تترك البلد منقسماً في أفضل الأحوال، وأن تجدد دورات الصراع السابقة في أسوأ الحالات. وسلّم الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله بأن الوقت يستدعي تغليب الحنكة السياسية على المهارة في تحقيق الفوز. واقترحا من تلقاء نفسيهما بأن الخيار الذي يواجهانه هو إما السباحة معاً أو أن يغرق كل منهما بمفرده. وأودّ الآن مع ذلك أن أحث الزعماء السياسيين على الانتهاء من العملية المتعلقة بتعيين كبار المسؤولين الحكوميين والموافقة عليهم. ويمكن لمجلس وزراء ممثل سياسياً ولكنه أيضاً مبني على أساس الجدارة أن يعزز ثقة السكان بأن الحكومة تعترم الوفاء بوعودها الانتخابية. فهي ستقوم بإثبات نجاح ترتيبات حكومة الوحدة الوطنية وتشير إلى أن الحكومة الجديدة جاهزة لتحكم.

وقبل مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، تساءل العديد في المجتمع الدولي عن الكيفية التي سيقاس بها نجاحه. وكان التوافق الواسع في الآراء يقول إن الحكومة ستحتاج إلى تقديم تعهد واضح بالإصلاحات الحيوية، فضلاً عن تأكيد المجتمع الدولي على التزامه المستمر بأفغانستان. ويسرني أن أفيد بأن هذين الهدفين قد تحققا.

لقد وضعت ورقة الحكومة المعنونة "تحقيق الاعتماد على الذات - الالتزامات بالإصلاح وتجديد الشراكات" برنامجاً للإصلاحات مدروساً جيداً وجرئاً وتمس الحاجة إليه. إن تركيز الورقة على المساءلة العامة والشفافية وحقوق الإنسان يجسّد العديد من المسائل التي يدعو إليها المجتمع المدني الأفغاني

الحكومة والمعارضة المسلحة عبر عملية سلمية بقيادة أفغانية هو موضع ترحيب. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة متأهبة لدعم عملية مصالحة وعمليات سياسية بقيادة ومُلكية الأفغان، وستعمل مع جميع الأطراف لدعم ذلك، بالتشاور الكامل مع الحكومة.

ومما يؤكد ضرورة الحل السلمي للتراخ التكلفة البشرية الرهيبة التي يتكبدها الأفغان العاديون. فحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت بعثة الأمم المتحدة في هذا العام عدداً من الوفيات والإصابات بين المدنيين يزيد على أية سنة أخرى منذ عام ٢٠٠٨. وازداد إجمالي الضحايا بين المدنيين بنسبة ١٩ في المائة عن السنة الماضية، وهي نسبة تصل إلى ٣٣ في المائة في حالة الأطفال. وسقط معظم هؤلاء الضحايا نتيجة اشتباكات برية بين أطراف التراخ وأجهزة متفجرة مرتجلة وهجمات انتحارية ومعقدة نفذتها القوات المعادية للحكومة.

والاستهداف المتزايد للأسواق والعاملين في مجال إزالة الذخائر غير المنفجرة ومختلف الأحداث الرياضية والثقافية يشير إلى تحوّل في النهج من جانب العناصر المعادية للحكومة. فعلى سبيل المثال، أسفر الهجوم الانتحاري في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على حشد كبير يشاهد مباراة للكرة الطائرة في باكتيكا عن مقتل ٥٣ مدنياً، بينهم ٢١ طفلاً. وبينما تتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية القيادة في حماية السكان المدنيين، يجب أن تبقى القوات الدولية مشاركة لها في تخفيف الآثار المدمرة للتراخ على المدنيين. ويمكنني أن أفيد بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ماضية في تواصلها مع حركة طالبان بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في المسؤولية عن سقوط ضحايا مدنيين وتفاديه.

ومع انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أودّ التنويه بمساهمة جميع الدول الأعضاء المساهمة بقوات والإشادة بأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل إحلال السلام في

وكما تدل الأنشطة التي اضطلع بها الرئيس على الصعيد الإقليمي مؤخرًا، فإنّ الحكومة الجديدة تدرك أهمية توطيد العلاقات مع جيرانها. ولأفغانستان، بحكم موقعها الجغرافي، دور هام تؤديه في نمو المنطقة واستقرارها. ويمكن للبلد أن يكون بمثابة جسر بريّ محتمل بين وسط آسيا وجنوبها. وستبذل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مساعداً لدى جيرانها الشماليين لبيان أن شواغلهم الأمنية يمكن معالجتها على النحو الأفضل عبر التواصل والتجارة مع أفغانستان وليس من خلال تشديد القيود على حدودهم.

ونحن على ثقة بأنّ الاتفاقات المبرمة مؤخرًا مع أذربيجان وباكستان وتركيا والصين وشبكة الطاقة والنقل الإقليمية التي يتسع نطاقها باستمرار يمكن أن يترتب عليهما زيادة التجارة والتعاون بين أفغانستان وجيرانها. وهذا بدوره سيدعم العمالة وعائدات الحكومة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الاستقرار. وإيجاد مثل هذه الفرص ليس إحساناً؛ إنه في مصلحة جميع جيران أفغانستان.

وقد سجل إعلان بيجين الصادر مؤخرًا دعم المنطقة للمصالحة بقيادة أفغانية في التوقيت المناسب. وهذا اعتراف بأنّ دعم أصحاب المصلحة الإقليميين أساسي لأية عملية سلمية. وتحدد مشاركة الصين في هذا الصدد هي موضع ترحيب. وقد مهدت زيارة الرئيس غني إلى باكستان، متبوعة بتبادل الزيارات بين مسؤولين كبار إلى كابول وإسلام آباد ومنهما، الطريق لحوار مثمر بقدر أكبر وأكثر استشرافاً، وربما تُرسي الأسس لتعاون أوثق بين البلدين.

وببساطة، لا يمكن تحقيق الاستقرار والازدهار في غياب السلام الدائم. وحلّ التراخ في أفغانستان في نهاية المطاف سياسي أكثر منه عسكري. وقد أوضح ذلك الرئيس غني بنفسه، ووجّه دعوة إلى معارضي الحكومة للدخول في حوار داخلي أفغاني لحلّ التراخ. وهذا الالتزام بالحوار المباشر بين

وأودّ أن أشكر سلفي، الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيش، على قيادته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أصعب مرحلة انتقالية. فقد ترك بعثة تحظى بتقدير كبير بين السكان الأفغان. وطوال السنوات الـ ١٣ الماضية، قدم المجتمع الدولي لأفغانستان دعماً غير مسبوق - عسكرياً ومالياً وسياسياً. ومع انتهاء المراحل الانتقالية السياسية والأمنية، من الضروري لوسائل الدعم وشكله أن يتطوّراً ويتغيّراً - وبالتحديد حين يعيد المجلس النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة في العام المقبل. لكنّ الذي لن يتغير هو الهدف المشترك المتمثل في بناء أفغانستان ذات سيادة تنعم بالسلام وتزداد ازدهاراً باستمرار.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

**السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن أصدق التعازي لحكومة باكستان وشعبها. إننا نشعر بصدمة عميقة إزاء الاعتداء الإرهابي الفظيع على مدرسة في بيشاور، والذي أدى إلى مقتل هذا العدد الكبير من الأبرياء، وبينهم أطفال. ويبقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ملتزماً بدعم الحكومة الباكستانية في جهودها لتوطيد السلام والأمن. فباكستان شريك رئيسي للمكتب في المنطقة في التصدي لتحديات المخدرات والجريمة.

إنّ هذه المرحلة الانتقالية قد تركت أثراً واضحاً على جهود مكافحة المخدرات في أفغانستان. والقيادة الجديدة والمجتمع الدولي يواجهان تحديات هائلة تشكلها المخدرات غير المشروعة. لكنّ المرحلة الانتقالية تتيح أيضاً فرصة لتقييم استراتيجيات مكافحة المخدرات ولضمان أن تكون استجاباتنا قوية وفعالة. ومنذ أن قدّمت تقريراً إلى المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7208)، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الشهر الماضي الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام

أفغانستان وتمتعها بالسيادة. وقد تولّت الحكومة الآن المسؤولية الكاملة عن أمن البلد. وقوات الأمن الوطنية الأفغانية تتصدى لتحديات التمرد بعزيمة وشجاعة، ولكن بتكلفة كبيرة. وفي هذا الصدد، فإن ثمة أهمية حيوية للقرار المشترك الذي اتخذته منظمة شمال حلف الأطلسي (ناتو) وحكومة أفغانستان بإطلاق بعثة الدعم الوطيد بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وللقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) الذي يدعم البعثة. والمساعدة الأمنية الدولية المطّردة والقابلة للتنبؤ أمر حيوي. والطفرة الأخيرة في الحوادث الأمنية تبعث على القلق. ومن المبكر جداً تقييم ما إذا كان توقيت الطفرة متعمداً لتتزامن مع انسحاب القوات العسكرية الدولية، أم أنّها الوضع الطبيعي الجديد. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ذاتها تُعيد تقييم تدابيرها الأمنية، لكنها لا تقلص أنشطتها.

حينما أدلى الأفغان بأصواتهم بهذه الأعداد الكبيرة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات، فإنهم تصرّفوا انطلاقاً من اعتقادهم بأنّ تلك الانتخابات ستوفر مستقبلاً أفضل. لكنّ المآزق السياسي الذي أعقبها ترك الكثيرين يتساءلون عن قيمة العملية الديمقراطية. لذا، فإن من مسؤولية الحكومة أن تقنع الناخبين الأفغان بأن اعتماد إصلاحات بحسب الأصول سيُتيح إجراء انتخابات أقل تزويراً. وستكون إحدى الخطوات الأولى أن تُضفي الحكومة اليقين على الجدول الزمني الانتخابي بإعلان مواعيد واقعية لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. ونلاحظ أنّ الاتفاق السياسي الموقع بين الطرفين ينص على إجراء إصلاح انتخابي شامل قبل انتخابات مجلس النواب في البرلمان (ولسي جيرغا) ومجالس المقاطعات المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٥. وإننا نشجع الحكومة بقوة على اغتنام الفرصة التي تتيحها عملية الإصلاح لإشراك الشعب الأفغاني على نحو شفاف وتساوري كوسيلة لتحسين ثقته بالمؤسسات الانتخابية.

يجب أن تكون استجاباتنا طويلة الأجل ومزودة بالموارد الكافية، ولا يمكن السماح لها بأن تقع ضحية النهج الانعزالية أو المجزئة التي لا يمكن أن تحقق نتائج مستدامة.

وقد كنت في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر للقاء الرئيس السيد أشرف غني والرئيس التنفيذي السيد عبد الله عبد الله، وحددت في لقاءتنا ثلاث أولويات شاملة لمكافحة المخدرات، يمكن أن نستشهد بها إذ نمضي قدما: أولا، تمكين التنمية البديلة باعتبارها جزءا من جهد أوسع نطاقا وأشمل وأكثر طموحا لتحديث القطاع الزراعي؛ ثانيا، تحسين خدمات الوقاية والعلاج والرعاية وإعادة التأهيل؛ وثالثا، مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي.

واسمحوا لي أن أبدأ بالنقطة الأولى. يحتاج المزارعون إلى سبل عيش مجدية ومشروعة كبديل مستدام لزراعة الأفيون. حيث أظهرت التجربة في البلدان الأخرى التي تواجه تحديات زراعة المخدرات وإنتاجه، أن القضاء عليها يمكن أن يكون ناجحا إذا ما تلقى دعما كاملا من برامج التنمية البديلة المجدية. إن الحد من ضعف المزارعين والمجتمعات المحلية يجب أن يشمل أيضا معالجة مسألة الحصول على مياه الري، وإمكانية الوصول للأسواق المحلية، فضلا عن الحصول على التعليم والرعاية الصحية. وسيبرز تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٥، فضلا مواضيعيا خاصا يحلل الأدلة المتوفرة على تنفيذ برامج التنمية البديلة، الأمر الذي يمكن أيضا أن يساعد على توجيه الجهود.

ويبلغ إنتاج الأفيون الأفغاني ٨٠ في المائة من الإنتاج العالمي. ومن المعروف جيدا الأثر المدمر للمخدرات غير المشروعة على الصحة والمجتمعات المحلية في العديد من البلدان. لكن أفغانستان تدفع أيضا ثمنا باهظا. إذ إن نسبة انتشار تعاطي الأفيون في أفغانستان من بين أعلى النسب في العالم.

٢٠١٤. ومن المؤسف أن التقرير يؤكد الاتجاه السلبي المتمثل في التزايد المستمر لزراعة الأفيون وإنتاجه. فالمساحة الإجمالية المزروعة قد ارتفعت إلى ٢٢٤ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٤، أي بزيادة نسبتها ٧ في المائة عن المستوى القياسي المسجل في السنة الماضية. وانخفضت مساحة المحاصيل التي تم القضاء عليها من ٧ ٣٤٨ هكتاراً في عام ٢٠١٣ إلى ٢ ٦٩٢ هكتاراً في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنتاج بمقدار ١٧ في المائة ليصبح ٦ ٤٠٠ طن. وارتفع محصول الأفيون في المتوسط بنسبة ٩ في المائة. وسأتوقف الآن عن اقتباس الأرقام والأعداد، لأنها واردة في تقرير الأمين العام المعروف على المجلس (S/2014/876).

وعموما، فإن اقتصاد الأفيون غير المشروع وما يتصل به من إجرام، وغسل الأموال، والفساد لا تزال تهدد الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد والصحة في أفغانستان، وفي المنطقة وخارجها. وأقر بذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا، بما في ذلك في بيانه الرئاسي الصادر في حزيران/يونيه (S/PRST/2014/12) والسؤال الذي يبقى مطروحا: ما الذي يمكننا القيام به من أجل وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات من تقويض التقدم الهش، ومن تعريض مستقبل أفغانستان للخطر ومن التسبب في ضرر على الصعيد العالمي؟

أولا وقبل كل شيء، إن الدروس المستفادة من العقد الماضي تشير بقوة إلى وجوب الإدماج الكامل للجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات في استراتيجيات التنمية والأمن، وتقديمها كجزء من المساعدة الموحدة. يجب أن نفعل المزيد من أجل التأكد من أن الإجراءات الرامية إلى إضعاف قبضة المخدرات والجريمة، تسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تعزيز الاقتصاد المشروع. وتم التأكيد مجددا على أهمية إدماج تدابير مكافحة المخدرات في القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤). كما انعكست في المناقشات المستمرة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات التي ستعقد في عام ٢٠١٦.

لمكافحة المخدرات، بقيادة الاستخبارات. ونحن نعمل أيضا مع العديد من البلدان عن طريق برنامج مكافحة الجريمة البحرية من أجل التصدي لتفاهم مشكلة الاتجار غير المشروع بالهروين في أعالي البحار في المحيط الهندي، الذي يسمى بالدرب الجنوبي. ويزداد نطاق برنامج مراقبة الحاويات، الذي كانت فعالا للغاية في مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما يتجاوز الموانئ البحرية والموانئ الجافة إلى تطوير قدرات المطار، بدءاً بمطار كراتشي في باكستان.

إن أهمية تعزيز التنسيق تنطبق أيضا على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. ويوفر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفغانستان لعام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، منهاجا صلبا للاستجابة المشتركة من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال مكافحة المخدرات. ويساعد العمل المنسق أيضا على ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة والمساعدات الدولية.

وأكد الرئيس غني، في مؤتمر لندن الأخير، استعداد أفغانستان للتغلب على الماضي ومواجهة المستقبل بالوحدة كاملة وبثقة. ويجب أن ندعم أفغانستان في هذه مهمة الهامة للغاية وأن نبدأ عقد التحول بشجاعة وتصميم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد تانين** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جمهورية تشاد على ترؤسها مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة. أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2014/876). كما نرحب بالبيان الذي أدلى به السيد هيسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، ونهنته

ويزداد الإدراك بأنه يجب على أي نهج متوازن تجاه مشكلة المخدرات العالمية أن يعالج الحد من الطلب مع توفير خدمات الوقاية والعلاج، بما في ذلك لفيروس نقص المناعة البشرية، وأن يستند إلى إدلة علمية واحترام حقوق الإنسان. إن دعم وتوسيع نطاق هذه الخدمات ينبغي أن يشكل أولوية أيضا في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات في أفغانستان. ويعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تطوير وتجريب البرامج الجديدة لخدمات الوقاية والعلاج من المخدرات للأطفال المعرضين للمخدرات في سن مبكرة.

إن المسؤولية المشتركة تشكل المبدأ التوجيهي للدعم والمشاركة التي يضطلع بهما المجتمع الدولي في أفغانستان. وقد أعيد تأكيد أهمية التعاون الإقليمي من قبل مجلس الأمن. ومع ذلك، يجب أن نبذل المزيد من الجهود لضمان أن تصبح المسؤولية المشتركة في موضع تنفيذ أفضل بغية التحكم في شبكات الاتجار بالمخدرات. ويجب أن نعزز العمل التعاوني لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز فعالية العدالة الجنائية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

كما يدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، جهود أفغانستان الرامية إلى العمل مع البلدان المجاورة والمنطقة عموما. ويساعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال النهج العالمي - الإقليمي المؤلف من ثلاثة مستويات، على إنشاء إنفاذ جماعي للقانون عبر الحدود، والتعاون في المسائل الجنائية والاستجابات من أجل مكافحة المخدرات بالاستناد بحوث يعول عليها بشأن الاتجاهات التجارية للمواد الأفيونية. ويربط ذلك النهج الأقليمي بين وسط آسيا وغربها، وجنوب شرق أوروبا، ومنطقة الخليج وشرق أفريقيا - وهي المناطق المتضررة من الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية والسلائف الكيميائية من أفغانستان وإليها.

وتيسر مبادرة مكتب المخدرات والجريمة المسماة "الربط بين الشبكات" عددا من العمليات المشتركة الجارية الآن

ويبقى انعدام الأمن العائق الرئيسي أمام التقدم في جميع أنحاء البلد. وفي الأشهر القليلة الماضية، كثفت الجماعات الإرهابية والمتمردة اعتداءاتها في محاولة لاستنزاف الثقة الوطنية بالحكومة الجديدة وترويع الشعب الأفغاني. وبما أن الجماعات المسلحة المتطرفة ترتكب أعمال العنف والوحشية ضد الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، فإنه ينبغي لها أن تعلم أن القوات الأمنية الأفغانية الشجاعة متأهبة للقتال من أجل مستقبل الديمقراطية والسلام والأمن في أفغانستان. ومناعتها خلال فترة الانتخابات بشكل خاص، وطوال السنة الماضية، تؤكد التزامها بحماية أرواح الأفغان ومستقبل البلد.

إنّ الدعم المطّرد من المجتمع الدولي، بما في ذلك عبر الشراكة الدائمة بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأفغانستان وبعثة الدعم الوطيد، فضلاً عن الالتزامات التي تمّ التعمّد بها في مؤتمر بون؛ ومؤتمرات قمم شيكاغو، وشبونة وويلز؛ واجتماع الناتو الوزاري مؤخرًا في بروكسل، ستبقى في الأشهر والسنوات المقبلة أساسياً لتعزيز قدرة وإمكانات القوات الأفغانية في السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، تدرك حكومة أفغانستان أنّ الحلّ السياسي أساسي لوقف العنف وحملة الإرهاب المستمرة. ولتلك الغاية، فإنّ عملية مصالحة مكثّفة مع المعارضة المسلحة تنصدر خطة الحكومة.

وبينما تتخذ أفغانستان خطوات للتغلب على التهديدات الأمنية، فإنّ البلد يواجه تحديات اقتصادية فورية، بما يشمل أزمة مالية تلوح في الأفق. وعملية الانتخاب المطوّلة استشارت الشكوك وأثّرت سلبياً على تحصيل الإيرادات، وثقة المانحين والنمو الاقتصادي، ممّا جعل من الصعب على الحكومة أن تحشد العائدات الكافية لتغطية أولوياتها التمويلية. ونحن ندعو شركاءنا الدوليين إلى الوفاء بالتزامهم بدعم البلد لكي تستطيع الحكومة ردم الفجوة المالية المستمرة منذ فترة طويلة، والوفاء بوعودها الإصلاحية.

بتعيينه مؤخرًا. أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على حضوره هنا اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها. أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسفير كوينلان، والبعثة الدائمة لأستراليا على الدعم والجهود الكبيرة بوصفهما قائمين على صياغة النصوص المتعلقة بأفغانستان في المجلس خلال السنتين الماضيتين.

إنّ البعثة العسكرية القتالية الدولية في أفغانستان، التي أُذن بها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل ١٣ عاماً في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، ستنتهي رسمياً في غضون ١٤ يوماً. قبل بضعة أيام تحديداً، اتخذ المجلس القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، الذي يعيد التأكيد على إنجاز القوة الدولية للمساعدة الأمنية لولايتها، ويرحب ببعثة الدعم الوطيد الرامية إلى تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة إليها على أساس الاتفاقات المبرمة بين جمهورية أفغانستان الإسلامية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية. ويمث هذا خطوة تاريخية نحو بداية جديدة في أفغانستان، ومؤشراً هاماً على تحوّل البلد إلى فصل جديد في علاقاته مع المجتمع الدولي.

ويأتي هذا الإنجاز البارز في أعقاب لحظة هامة أخرى في تاريخ أفغانستان، وفوز كبير آخر لخطة المرحلة الانتقالية: الانتخابات الرئاسية. ومع أنّها عملية الانتخابات اتسمت بالتعقيد والصعوبة، فقد تكللت بتحقيق أول انتقال سلمي للسلطة من رئيس منتخب لآخر، في البلد.

واتفاق قادة أفغانستان على وضع المستقبل الناجح للبلد قبل الانقسام السياسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية عزز جواً من الأمل والشمولية والتوافق السياسي، ورسّخ الأساس لسلام وازدهار دائمين في أفغانستان.

ومع أنّ شعب أفغانستان وقيادتها واثقان بأنّ البلد سائرٌ في اتجاه إيجابي، فإنّ التحديات التي تواجهها أفغانستان هائلة.

مع بلدان مجاورة أخرى، فضلاً عن حضوره اجتماعات إقليمية رئيسية - مثل مؤتمر القمة السابع عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كاتماندو والمؤتمر الوزاري الرابع لعملية قلب آسيا/إسطنبول في الصين - توضح الأولوية التي توليها الحكومة الجديدة للتكامل الإقليمي. وقد اتخذت الحكومة أيضاً خطوات لزيادة العبور، والتجارة، والاستثمار، ومشاريع الطاقة والكهرباء، مثل مشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وخط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند، واستخدام الميزة الجغرافية لأفغانستان ملاذاً يصل بين وسط آسيا وجنوبها وغربها وشرقها.

والخامس هو توثيق شراكة التنمية. فحكومة أفغانستان ملتزمة بتنفيذ التزاماتها كما هي واردة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وفي الوقت نفسه، من الأساسي أن يؤكد المانحون مجدداً الالتزامات المتبادلة لدعم مبادئ الفعالية، بما يشمل أهمية بناء القدرات الأفغانية، وتقديم مزيد من العون للميزانية، ومواءمة مبادرات التنمية مع الأولويات الوطنية الأفغانية. وإننا نتطلع إلى تعميق هذه الالتزامات المتبادلة في اجتماع كبار المسؤولين في عام ٢٠١٥ في كابل، وفي الاجتماع الوزاري المقبل في عام ٢٠١٦.

إن حكومة الوحدة الوطنية قد اتخذت فعلياً خطوات إيجابية هامة للمضي قدماً بخطتها الإصلاحية وإرساء الأسس لسلام واستقرار دائمين في البلد. وإجراءاتها الحاسمة في مجالات الحوكمة، والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعلاقات الإقليمية والدولية وحقوق الإنسان، وإنجازها الناجح لمراحل رئيسية في العملية الانتقالية، وجّهت رسالة قوية لشعب أفغانستان والمجتمع الدولي، مفادها، كما قال الرئيس غني، أن أفغانستان ناجحة في متناولنا تماماً. وفي الوقت نفسه، ندرك أن جزءاً كبيراً من العمل الشاق لا يزال أمامنا، بما يشمل تشكيل الحكومة القائمة على الجدارة، التي تهدف

إن حكومة الوحدة الوطنية أعدت خطة إصلاحية شاملة هدفها التصدي للتحديات الفورية وطويلة الأمد معاً، التي تواجهها أفغانستان، وتمكين البلد من إحراز تقدم نحو الاعتماد على الذات، والنمو المستدام، والسلام والاستقرار. واليوم، سأسلط الضوء على بضعة جوانب رئيسية من الخطة الجديدة التي قدّمتها قيادة أفغانستان كاملة إلى الشركاء الدوليين في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان في وقت سابق من هذا الشهر.

والجانب الأول هو محاربة الفساد. وإدراكاً من حكومة أفغانستان للآثار التآكلية للفساد، فقد اتخذت فعلياً خطوات لمعالجة هذا البلاء المقيم والقوى الكامنة المحركة له. والإدارة الجديدة أعادت في الأيام الأولى من توليها المسؤولية إعادة فتح قضية مصرف كابل، وأعدت خططاً لإصلاح عدد من الهيئات الإشرافية الرئيسية.

والثاني هو المضي قدماً بالحكم الرشيد. والحكومة ملتزمة بتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وتوطيد سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، وإجراء إصلاحات شاملة للقوانين والمؤسسات الانتخابية.

والثالث هو توطيد الاستقرار الاقتصادي والمالي. فأفغانستان ملتزمة بتعزيز الإنتاجية، وتعبئة العائدات المحلية وتوسيع استثمار القطاع الخاص، وفرص النمو والعمالة، مع الهدف النهائي المتمثل في خفض اعتماد أفغانستان على دعم المانحين وتحقيق الاستدامة والازدهار طويلي الأمد في البلد. واقتصاد المخدرات غير المشروعة مصدر قلق شديد، والحكومة ملتزمة لتلك الغاية باستجابة شاملة لمكافحة هذا الخطر، بالتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

والرابع هو توثيق التعاون الإقليمي، الذي سيضع أفغانستان بثبات على المسار نحو السلام والأمن، وسيعزز النمو والازدهار والاستقرار في أفغانستان وعبر المنطقة. وزيارات الدولة التي قام بها الرئيس غني للصين، وباكستان وأذربيجان، وتواصله

إن البيئة الحالية في مرحلة ما بعد الانتخابات لا ينبغي أن تستخدم لحجب التحديات التي يواجهها البلد. تتطلب الحالة الدعم المستمر من المجتمع الدولي، لا سيما من حيث الأمن والحالة الإنسانية ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والتطرف.

وفي السياق نفسه، فإن تشاد تخطط علماً بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس غني والدعوة التي وجهت لجميع المجموعات السياسية والتقليدية والدينية والعسكرية، بما في ذلك حركة الطالبان والحزب الإسلامي قلب الدين، للانضمام إلى عملية التسوية السياسية للأزمة، وذلك بهدف كفالة الاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وترحب تشاد بالتوقيع على اتفاقات التعاون والمساعدة العسكرية بين أفغانستان والولايات المتحدة من جهة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، بهدف سد الثغرات التي ستنشأ مع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي ستنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

ونود توجيه تحية إجلال وإكبار إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية على الدور الذي اضطلعت به والتضحيات الهائلة التي بذلتها ونحبي ذكرى من سقطوا من أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وترحب تشاد بالجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل بناء السلم وإرساء الأمن في أفغانستان، ونشجع على مواصلة بذل تلك الجهود. وترى تشاد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن الدوافع وراء ذلك. وندين جميع أعمال العنف والأعمال الإرهابية التي ترتكبها حركة الطالبان أو المرتبطون بتنظيم القاعدة أو غيرهما من الجماعات المسلحة. وتمثل تلك الأعمال القاسية واللاإنسانية جرائم خطيرة ضد الإنسانية، ويجب ملاحقة مرتكبيها ومحاکمتهم.

قيادة أفغانستان إلى إنجازها في الأسابيع المقبلة. وإذ تمني الحكومة قُدماً، فإنها مكرّسة للحفاظ على تفاؤل الشعب الأفغاني وبناء مستقبل ناجح.

وحكومة الوحدة الوطنية مصممة، عند هذا المنعطف الدقيق في تاريخ البلد، على الاستفادة من حماسة الشعب الأفغاني وإنجازات السنوات الـ ١٣ الماضية، لاتخاذ خطوات جريئة نحو الاكتفاء الذاتي والسلام والازدهار لجميع الأفغانين. وهي إذ تفعل ذلك فإنّ الدعم المستمر من المجتمع الدولي أساسي لنجاح خطة الحكومة الإصلاحية الشاملة، وجهود البلد لتحقيق أهداف عقد التحوّل، وللسلام والاستقرار والازدهار الدائم في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سألقي الآن بياناً بصفتي وزيراً للخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

إننا نهنئ السيد نيكولاس هايسوم على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام لأفغانستان ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضاً السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية.

إنّ تشاد تُحيي الرئيس المنتخب لأفغانستان، فخامة السيد أشرف غني أحمدزاي، وكبير الموظفين التنفيذيين، السيد عبد الله عبد الله، على قيادتهما، التي أتاحت للبلد الخروج من المأزق السياسي في فترة ما بعد الانتخابات. وإننا نشجعهما على الحفاظ على هذا الزخم من التضامن بغية التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها البلد. ونرحب أيضاً بالجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي، وبالتحديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والمجتمع المدني الأفغاني، والقادة التقليديين والدينيين في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية الأولى إلى المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام، وأرحب به في منصبه. كما أشكر السيد يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية، ونثني على الممثل الدائم لأفغانستان، السيد ظاهر تانين، على دوره المركزي والمقنع للغاية دائما في انخراط أفغانستان مع المجتمع الدولي. يوشك عام ٢٠١٤، عام التحول في أفغانستان - على الانتهاء. وبالرغم من العديد من التحديات التي يواجهها البلد، فقد كان عام ناجحا.

تولت أفغانستان زمام المبادرة فيما يتعلق بالأمن في جميع أنحاء البلد، وأجريت الانتخابات الرئاسية التاريخية، وثمة إصلاحات اقتصادية هامة جارية. وصوت ملايين الأفغان الذين شاركوا في الانتخابات هذا العام، تحت تهديد العنف، تصويتا ثابتا لا لبس فيه تأييدا للديمقراطية. إن تشكيل الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله حكومة وحدة وطنية يعد إنجازا تاريخيا، وهو أول عملية ديمقراطية لنقل السلطة في أفغانستان. وتعيين حكومة شاملة للجميع سيكون خطوة أولى هامة، ونتطلع إلى الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله للقيام بذلك دون تأخير.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية، وعلى النحو المبين في اتفاق حكومة الوحدة الوطنية، نتطلع إلى الحكومة لتنفيذ إصلاح انتخابي هام قبل الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. لقد برهن الرئيس غني على التزام حكومته بإقامة علاقات إقليمية أقوى. والمنطقة بحاجة إلى قدر أكبر من التعاون الوثيق والجاد في مجال الأمن، بما في ذلك في الحرب ضد الإرهاب، ومكافحة المخدرات.

وستنتهي العملية الانتقالية الأمنية في أفغانستان في نهاية عام ٢٠١٤، حينما تنهي القوة الدولية للمساعدة الأمنية مهامها.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء فحوى التقرير الذي صدر مؤخرا من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يظهر زيادة في الاتجار بالمخدرات، بما فيها الأفيون وغيره من المخدرات وإن النتائج السلبية المترتبة على ذلك فيما يتعلق بالأمن الوطني لا يمكن إحصاؤها. ونشجع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي على تكثيف ما يبذله من جهود من أجل ضمان قدر أكبر من التنسيق في مجال مكافحة الاتجار عبر الحدود بالمخدرات والمواد غير المشروعة.

إن القيام بدوريات مشتركة ومختلطة مع البلدان المجاورة سيتيح تحسين مراقبة الحدود المشتركة. ونشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما حالة الأشخاص المشردين داخليا، وندعو المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدتهم. كما نذكر الدعوة التي وجهها الأمين العام لزيادة المساعدات الإنسانية. وندين الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة ضد العاملين في المجال الإنساني والعقبات من شتى الأنواع التي تعوق إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها.

في الختام، نحيي الرئيس كرزاي المنتهية ولايته على الجهود التي بذلها في منح أفغانستان الدستور وفي تعزيز الانتقال الديمقراطي للسلطة، للمرة الأولى في تاريخ ذلك البلد. ونتمنى للحكومة الحالية كل النجاح. ونشيد بالسيد يان كوييتش، الممثل الخاص المنتهية ولايته، على جهوده الدؤوبة والشجاعة التي أبدتها طوال فترة عمله على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأخيرا، نشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الذين، بالرغم من الظروف الصعبة التي يؤديون فيها واجباتهم في أفغانستان، يواصلون بذل أقصى جهدهم لمساعدة شعب أفغانستان، ونشجعهم.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

ومن الواضح أن الحكومة الجديدة في أفغانستان عاقدة العزم على تحقيق الاكتفاء الذاتي. والعامل الرئيسي في الاكتفاء الذاتي سيكون تحقيق النمو الاقتصادي الذي سيحقق بدوره إيرادات حكومية قوية. في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في وقت سابق هذا الشهر، ركزت الجهات المانحة والحكومة الأفغانية الجديدة على الأولويات الإنمائية والمساءلة المتبادلة. ونشعر بالاطمئنان إزاء التزام الحكومة بتنفيذ برنامجها الطموح المعني بالإصلاح. وستدعم أستراليا هذا وستواصل تقديم المساعدة الإنمائية الكبيرة دعماً للنمو الاقتصادي، وتمكين النساء والفتيات، وتقديم المساعدة الإنسانية.

لقد أحرز كذلك تقدماً كبيراً فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد أثبتت الحكومة الجديدة أنها ملتزمة بالنهوض بوضع المرأة والفتاة في المجتمع الأفغاني. والتنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة واستكمال وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يجب أن يكونا من ضمن الأولويات. سيكون أمام عملية سلام ومصالحة شاملة للجميع وتعترف بدور المرأة، فرصة أكبر بكثير لتحقيق النجاح.

وكما كنت أقول باستمرار، شأني شأن آخريين، فإن التقدم فيما يتعلق بالنساء والفتيات سيكون، بل يجب أن يكون مؤشراً حاسماً لقياس التقدم في أفغانستان من جانب كل من يريد أن يدعم الانتقال الناجح لأفغانستان إلى المستقبل.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شريك جاد في أفغانستان. وقد تجلّى ذلك من خلال دورها المركزي في تيسير حسم عملية الانتخابات السياسية هذا العام، بعد أن تأخرت طويلاً. وأستراليا تتطلع إلى أن تواصل البعثة، بموارد كافية، تركيز اهتمامها على المساعي الحميدة وحقوق الإنسان والتنسيق بين المانحين والمساعدة الإنسانية. ووجود بعثة قوية للأمم المتحدة بشراكة قوية مع الحكومة الأفغانية الجديدة سيكون حيوي الأهمية، وكذلك دور البعثة المستمر في جميع أنحاء البلد وفي المقاطعات.

على مدى السنوات الثلاث عشرة الأخيرة، كبحت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى حد كبير التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه. ونشيد بجميع الرجال والنساء، العسكريين منهم والمدنيين، الذين قدموا أرواحهم من أجل تحقيق هذه المهمة.

تتولى الآن قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الكاملة عن تأمين البلد. وتطورت قوات الأمن الوطنية الأفغانية من نقطة البداية في عام ٢٠٠١ لتصبح قوة محترفة قادرة على بسط الأمن في جميع أنحاء أفغانستان. ويشهد أداء القوات الأفغانية في جولي الانتخابيات الرئاسية على ذلك. وتواجه بالطبع تحديات من القوات المناوئة للحكومة العنيفة على نحو متزايد، القوات المسؤولة عن معظم الزيادة المقلقة للغاية في الخسائر في صفوف المدنيين.

وإذ تتحمل أفغانستان المسؤولية الأمنية، فإن المجتمع الدولي ما زال ملتزماً بدوره. وستواصل بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي تقديم التدريب، وتقديم المشورة والمساعدة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وسيسهم بلدي، أستراليا، بأفراد في بعثة الدعم الوطيد وسيقدم مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية. إن القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) الذي اتخذته المجلس بالإجماع يوم الجمعة الماضي، كان بمثابة إعادة تأكيد من جانب المجتمع الدولي على دعمه للمرحلة الانتقالية في أفغانستان ودعم بعثة الدعم الوطيد.

ومنذ سقوط نظام الطالبان في عام ٢٠٠١، حققت أفغانستان تقدماً مثيراً في مجال التنمية. ويذهب الآن ثمانية ملايين طفل إلى المدارس، بمن في ذلك ٣ ملايين فتاة. وتنبوء أربعون امرأة مقاعد في البرلمان الأفغاني. وارتفع العمر المتوقع بينما انخفضت معدلات وفيات الرضع. ويمتلك الآن ١٥ مليون أفغاني هواتف محمولة.

انتظام إجراء الانتخابات وانتقال السلطة بصورة ديمقراطية لأول مرة. وعلى المجتمع الدولي أن يقر بالتقدم المحرز الذي يرجع الفضل فيه إلى الأفغان. إلا أنه يجب ألا يغفل عن التحديات التي لا تزال قائمة.

واليوم، من الأهمية بمكان أن تضع الطبقة الحاكمة الأفغانية نفسها بالكامل في خدمة شعبها، وأن تتفق بسرعة على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعبر عن التنوع في البلد. وإلا، فإن الأثر المدمر لانعدام اليقين السياسي سيعزز قوة أولئك الذين يسعون لإعادة أفغانستان إلى الوراثة.

وبغية مواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامها، فإن حكومة الوحدة الوطنية، بمجرد تشكيلها، ستحتاج إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي المستعد لتقديم ذلك الدعم. وفي مؤتمر لندن في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أكدت الجهات المانحة التزامها بالوقوف جنباً إلى جنب مع الشعب الأفغاني. وعلى الصعيد الأمني، فإن بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي نوه إليها القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) المتخذ بالإجماع، ستقوم بتدريب قوات الدفاع والأمن الأفغانية وتقديم المشورة والدعم لها. وسيواصل دعم المجتمع الدولي من خلال العمل في الميدان الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسوف أعود إلى هذه النقطة مرة أخرى لاحقاً.

وفي حين أن الجهود الأمنية أساسية من أجل استقرار البلاد وحماية المدنيين، ستكون الجهود الرامية لتحسين التنمية البشرية ذات أهمية بالغة للاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإن احترام حقوق الإنسان يعد عنصراً أساسياً، كما أن تحسين وضع المرأة ضرورة مطلقة. ويشجعنا أن الرئيس غني أحمد زاي أعرب في أكثر من مناسبة عن دعمه لاحترام حقوق الإنسان. ومن جانبنا، نود أن ندعو السلطات الجديدة ألا تألو جهداً لمنع العنف الذي يرتكب ضد

ختاماً، فإن عام ٢٠١٥ سيشكل فصلاً جديداً نأمل أن يكون حاسماً في تاريخ أفغانستان. وعقد التحول في أفغانستان سيكون فترة فرص عظيمة، ولكن من البديهي أنها ستكون فترة تحديات كبيرة أيضاً. وقد أحرزت أفغانستان تقدماً غير عادي بعد سقوط نظام الطالبان. فأنشأت حكومة ديمقراطية، وأقامت مؤسسات فاعلة للدولة، وبنيت قوة أمن فعالة وحققت مكاسب ملموسة - إن لم تكن كاملة - في مجال حقوق الإنسان. وأستراليا، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، ملتزمة بدعم أفغانستان - وأعني أفغانستان الآن التي أصبحت في أيدي الشعب الأفغاني وحكومته في نهاية المطاف.

لقد تشرفت بكوني حامل القلم بشأن أفغانستان في المجلس. وأنا أقدر التعاون الوثيق من جانب كل أعضاء المجلس والدول الأعضاء وأفغانستان نفسها، بالطبع. وأشكر السفير تانين وفريقه على القيادة القوية في العمل بدأب من أجل نجاح أفغانستان الجديدة. وقد اتحد المجلس في دعمه لأفغانستان، ما يعكس الالتزام الحازم للمجتمع الدولي تجاه مستقبل أفغانستان.

**السيدة لو كاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية. متمنية له ترحيباً حاراً في المجلس في مهمته الجديدة. كما أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير زاهر تانين، على بيانتهما.

وأعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي خلال هذه المناقشة.

لقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً منذ عام ٢٠٠١. وكان المسار محفوفاً بالصعاب والتضحيات، ولكن كانت هناك أوجه تقدم ملحوظة أيضاً. ويتضح ذلك من خلال التقدم المحرز في مجالي التعليم والصحة. كما يتجلى من خلال

هناك مجالات عديدة في أفغانستان تتطلب العمل. وقد يأسف البعض لأن التقدم المحرز لا يتم بالسرعة الكافية أو يذهب بعيداً بما فيه الكفاية. قد يكون ذلك صحيحاً. ولكن عدم الذهاب بعيداً بما فيه الكفاية معناه أن ثمة حركة إلى الأمام، وهذا وحده عامل مشجع لأولئك الأفغان الذين عبروا عن رغبتهم في تملك زمام مصيرهم بأيديهم لإيجاد مستقبل أفضل لبلدهم.

**السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا)** (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، والمدير التنفيذي السيد يوري فيدوتوف على بيانتهما. ولأن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها الممثل الخاص هايسوم إحاطة إعلامية للمجلس منذ تعيينه، أود أن أرحب به ترحيباً حاراً. كما أشكر السفير تانين على ملاحظاته.

اليوم، تقف أفغانستان على مشارف عقد التحول، وهي تصبو إلى مستقبل مستدام تعتمد فيه على نفسها. وقد رأينا بعض الإشارات، بما في ذلك تطلعات الشعب الأفغاني الذي صوت في الانتخابات متحدياً تهديدات الإرهابيين في أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ أفغانستان على الإطلاق.

ولكن، ما زال هناك الكثير من التحديات. فالجهود التي يقودها الأفغان، بدعم من المجتمع الدولي وبمساعده، أساسية من أجل بلد أكثر سلاماً وازدهاراً. وبالتالي، فإننا نقر بالعزم الحازم للحكومة الأفغانية الجديدة على تحسين الحوكمة والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. ونقدر بشكل خاص جدول أعمالها للإصلاح، تحقيقاً للاعتماد على الذات والالتزام بالإصلاحات والشراكة المتجددة، كإطار شامل لمواجهة التحديات الماثلة أمام أفغانستان.

ونطلب إلى الحكومة الأفغانية أن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ برنامج الإصلاح هذا. وإذ نشدد على أهمية شمول وتمثيل

المرأة الأفغانية والإبلاغ عنه وشجبه. وندعو كذلك إلى عدم التضحية بالتقدم المحرز فيما يتعلق بوضع المرأة على مذبح اتفاق محتمل للمصالحة الوطنية.

في مجال التنمية البشرية، يجب أن تكون مكافحة الفقر من الأولويات أخرى. فنسبة السكان الأفغان الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تزال مرتفعة للغاية. ويجب توزيع الموارد الوطنية بطريقة أكثر إنصافاً. وثمة حاجة إلى إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، إلى جانب ضرورة معالجة اعتماد البلد بشكل متزايد على الاقتصاد غير المشروع المرتبط بالاتجار بالمخدرات.

وهناك مجال أساسي آخر يتمثل في حماية الطفل. ونحیی الجمعية الوطنية لإجازتها قانوناً يجرم تجنيد الأطفال على يد قوات الأمن الوطنية الأفغانية. تلك خطوة مهمة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم. ونشجع السلطات على مواصلة بذل الجهود في هذا المضمار. إلا أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المتواترة عن اعتقال الصبية واحتجازهم بزعم الانتماء إلى الجماعات المسلحة أو لاقدمات تتصل بالأمن الوطني. ويجب بداية اعتبار هؤلاء الأطفال ضحايا وإحالتهم إلى متخصصين في حماية الطفل على الفور.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تقديرنا للعمل الرائع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي السنوات القادمة، ومع انسحاب القوات القتالية الدولية، سوف تزداد أهمية الدور الداعم الذي تقوم به البعثة. وسيظل دعم السلطات الأفغانية في ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في صميم ولاية البعثة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً الدور المهم الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به من حيث المساعي الحميدة وتنسيق المساعدة الدولية. وينبغي أن توفر للبعثة الوسائل المناسبة لإنجاز مهمتها بغية ضمان وجود ميداني في جميع أنحاء أفغانستان.

بمناخ فرصة هامة للتأكيد مجدداً على التزامات المجتمع الدولي بدعم أفغانستان على امتداد عقد التحول. وقد اضطلعت جمهورية كوريا بدورها في تحقيق الاستقرار والتعمير في أفغانستان عن طريق فريق إعمار المقاطعات التابع لها في كراوان في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، فضلاً عن تقديم تبرع مالي قدره ٥٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية. وسواصل الوفاء بالتزامنا بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠١٦ لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان، ومبلغ ١٠٠ مليون دولار من خلال سلة منفصلة متعددة الأطراف لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦.

وإن في استقرار أفغانستان مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي. وندعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، على أساس حكومة وحدة وطنية تتسم بالشراكات ومشاركة الجميع بحق. ونتطلع إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والالتزام المتواصل من قبل المجتمع الدولي لهذا الغرض.

**السيدة قعوار (الأردن):** أشكركم، السيد الرئيس، وأود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته. ونشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم في العمل. وأشكر أيضاً السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إنجازهم، وسعادة الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه.

لقد شهد الشعب الأفغاني استكمال أول انتقال ديمقراطي في تاريخه الحديث بعد أن تجاوز القادة الأفغان المأزق الانتخابي بثبات وشجاعة، الأمر الذي يدل على التزام الشعب الأفغاني بالعملية السياسية ورفض العنف وعزمه على المضي دون

حكومة الوحدة الوطنية الجديدة للجميع، فإنه ينبغي تشكيل مجلس وزرائها على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة الإرهابية العنيفة من قبل حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة. وندين بأشد العبارات الهجمات العشوائية على المدنيين، بما في ذلك، الهجمات التي ترتكب باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وبالنظر إلى قرب تولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن في نهاية هذا العام، فإن من الأهمية بمكان استمرار تقديم الدعم الدولي بهدف تعزيز قدراتها وتمكينها من مكافحة هذه الأنشطة الإرهابية. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للدعم المستمر من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء المساهمين في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك من خلال بعثة قوية للدعم معنية بتدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة إليها. ونرحب أيضاً باعتماد المجلس القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) في هذا الصدد.

ويمثل اقتصاد أفغانستان غير المشروع، الذي يعتمد أساساً على زيادة زراعة الأفيون وإنتاجه، مصدراً آخر للقلق. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2014/876)، فإن إنتاج الأفيون - الذي يمثل نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد - يرتبط بانعدام الأمن، خاصة وأن نسبة ٨٩ في المائة من زراعة الأفيون تتركز في أقل المقاطعات أمناً. وإذ نحيط علماً بالارتباط القوي بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية التي تضطلع بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، فإن من الضروري تعزيز الجهود الحازمة للحكومة الأفغانية، فضلاً عن تقديم الدعم من قبل الشركاء الدوليين والإقليميين، لأجل مكافحة هذه الآفة.

وقد كان مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، الذي عُقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بحضور وزير خارجية بلدي،

آسيا/اسطنبول، وندعم الجهود التي تبذلها الدول المعنية والأمم المتحدة في توفير الدعم لجهود إطلاق الحوار وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

إن التعاون الإقليمي ضروري أيضا للتصدي لإنتاج وتجارة وتهريب المخدرات غير المشروعة التي تهدد أفغانستان اجتماعيا واقتصاديا، والتي تشكل أيضا تهديدا للأمن والسلم الدوليين، حيث يجب الالتفات إلى المؤشرات المقلقة لارتفاع معدلات إنتاج تجارة الأفيون خلال هذا العام وتغذية هذه التجارة للإرهاب والتطرف. ويرحب الأردن في هذا الصدد، بالمبادرات الإقليمية المعنية بمراقبة المخدرات وإدارة الحدود وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والهيئات القضائية. ويشيد الأردن بجهود الحكومة الأفغانية في مكافحة تجارة المخدرات، ويدعوها لعدم التهاون في التعامل مع هذه الآفة. ويؤكد الأردن على أهمية دور الأمم المتحدة، وعلى ضرورة أن يبقى مجلس الأمن مطلعاً على التطورات المتعلقة بهذا الموضوع.

**السيدة مورموكايتي (ليتوانيا)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن. وأعرب عن تهنئي وفد بلدي له على تعيينه في هذا المنصب. ونتمنى له ولكامل أسرة الأمم المتحدة في الميدان كل النجاح في ضمان استمرار تقديم الدعم إلى أفغانستان، وأن ينعموا جميعاً بالأمان. وأشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية، والسفير ظاهر تانين، على بيانه.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن تطوي أفغانستان صفحة أخرى في التاريخ الحديث في غضون أيام قليلة. فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ستكون المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد في

هواة في مسار الديمقراطية وتحقيق السلام والاستقرار. ونأمل أن تكلل هذه التطورات الإيجابية بتشكيل حكومة قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي ما زالت تواجه أفغانستان، وأن تعمل على دفع عجلة الإصلاح وضمان سير العمليات الانتخابية المقبلة وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتحديد حقوق المرأة ومنع العنف الموجه ضدها والجرائم المرتكبة بحقها. ويرحب الأردن في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر لندن الذي عكست فيه القيادة الأفغانية الجديدة أحندهما وخططها الجديدة في المجالات التنموية.

ما زال الوضع الأمني في أفغانستان صعباً، ويقلقنا تحديدا استمرار تعرض الشعب الأفغاني لمخاطر الإرهاب. ويدين الأردن بأشد العبارات كافة الهجمات الإرهابية التي ما يزال يتعرض لها المدنيون وكذلك قوات الأمن الوطنية في أفغانستان، والوجود الدولي هناك، والتي كان من بينها التفجير الانتحاري الذي استهدف المؤسسة الفرنسية، والاعتداء على مركبة السفارة البريطانية وغيرها من الأعمال الإرهابية الجبانة والاعتيالات التي استهدفت الأفغانيين، وتحديدا الأطفال منهم. ونؤكد في هذا الصدد، على ضرورة توفير الدعم المستدام للقوات الأمنية الأفغانية، لا سيما مع التخفيض الذي طرأ على الوجود الدولي هناك. ونرحب باستمرار التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي التي ستوفر التدريب والمساعدة لقوات الدفاع والأمن الأفغانية.

نحن متشجعون بحرص القيادة الأفغانية الجديدة على تحسين علاقة أفغانستان بمحيطها. ونأمل أن يتحسن التعاون الإقليمي وأن تزداد أجواء التفاهم بين دول الجوار الأفغاني، وأن يتم التعامل مع التوترات الأمنية التي تطرأ بروح من المسؤولية. ونشيد باستمرار انعقاد المنتديات الإقليمية، بما يعزز الأمن والاستقرار الإقليميين، وبما يزيد من فرص التعاون الاقتصادي. ونرحب في هذا السياق بانعقاد مؤتمر عملية قلب

أيدي الشعب الأفغاني. وقد حان الوقت الآن للاستفادة من المكاسب التي تحققت خلال السنوات الثلاث عشرة الأخيرة على وجه الاستعجال، والمضي قدما في التصدي للتحديات الراهنة، سواء كانت في المجالات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، أم بالمجالات الاقتصادية.

وستمثل القيادة القوية والمتبصرة للرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله أمرا ضروريا. وبوصفها شريكا لأفغانستان لما يقارب من ١٠ سنوات، كان من دواعي سرور ليتوانيا أن ترى مجموعة تدابير الإصلاح التي قدمتها حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر لندن، حيث إنها ترسي أساسا راسخا لتنمية البلد خلال عقد التحول. ونشجع الزعيمين على البدء فوراً في تعيين كبار المسؤولين الحكوميين والتصديق على تعيينهم، فهناك حاجة إلى حكومة قوية ومنتجة حقا من أجل مواجهة التحديات الهائلة التي تنتظرها.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والفساد وارتفاع مستويات إنتاج الأفيون في أفغانستان مصدر قلق بالغ يتحدى الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار البلد وحفز تنميته. ونرحب بالخطوات الأولية التي اتخذها الرئيس غني والتي تدل على تصميمه على النهوض بسيادة القانون، بما في ذلك التحقيق في قضية الاحتيال المتعلقة بمصرف كابل. وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية من جانب الحكومة من أجل تشجيع السبل المشروعة لكسب

العيش وتعزيز النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أفغانستان. وتشمل تلك الإجراءات اعتماد ميزانية موثوق بها وتنفيذ تدابير لزيادة الإيرادات ومواصلة إجراء إصلاحات محددة ترمي إلى تحسين ظروف الاستثمار أمام القطاع الخاص.

شهدت الأسابيع القليلة الماضية مرة أخرى شن هجمات دموية في جميع أنحاء الدولة تسببت في قتل أفغان من الجنود والمدنيين، بما في ذلك هجوم وقع في كابل على المعهد الفرنسي في أفغانستان ومدرسة "استقلال" الثانوية. وندين بشدة

هذه الهجمات الوحشية على الشعب الأفغاني، بما في ذلك الأطفال، ونقدم أحر التعازي والمواساة إلى جميع أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل. ويجب ألا يُسمح للعناصر المناوئة للحكومة، التي تشن هجمات على المدنيين بأجهزة متفجرة مرتجلة وحوض اشتباكات برية بوسائل تشمل نيران الأسلحة الصغيرة والهجمات الانتحارية والمعقدة، بالإفلات من المسؤولية بموجب القانون الإنساني الدولي. ولا بد من إخضاع مرتكبي هذه الأعمال للمساءلة.

ونشيد بقوات الأمن الوطنية الأفغانية على ما أظهرته من إرادة قوية في التصدي للتحدي الذي تشكله العناصر المناوئة للحكومة، ويمثل استمرار الالتزامات والدعم الدولي ضرورة لضمان استدامة قدراتها. ونظرا لقرب انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، فإننا نرحب بالتصديق مؤخرا على كل من الاتفاقية الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة واتفاق مركز القوات مع الناتو، اللذين يشكلان أساسا قانونيا لتقديم المساعدة الأمنية إلى أفغانستان في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤، وبتخاذ المجلس للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ويشكل هذا القرار دعما كبيرا لأفغانستان والتزامات حلفائها هناك بعد عام ٢٠١٤. ويتقدم وفد بلدي بالشكر إلى أستراليا على قيادتها لعملية التفاوض بشأن القرار.

وتؤيد ليتوانيا بعثة الدعم الوطني غير القتالية الجديدة بقيادة الناتو ولا تزال ملتزمة حيالها. وستكون مساهمة بلدي في البعثة أحد الالتزامات الرئيسية تجاه التحالف في عام ٢٠١٥. وصدقت حكومة بلدي بالفعل على مساهمة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني لعام ٢٠١٥، وفقا للتعهدات المالية المسجلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. كما تسهم ليتوانيا بخبراء وطنيين في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة

ضد المرأة يمثل مصدر قلق رئيسي. وينبغي ضمان جمع بيانات شاملة ومتسقة، فضلا عن التنفيذ الفعال للقوانين وتوفير الموارد الكافية لدعم ملاجئ النساء باعتبارها من وسائل الحماية، دون مزيد من التأخير.

وبشأن النقطة الأخيرة التي أثارها للتو السفير تانين نفسه، فإن المشاركة الإيجابية لشركاء أفغانستان الإقليميين ذات أهمية بالغة من أجل بناء أفغانستان مستقرة ومسالمة، سواء كانت تلك المشاركة ثنائية أو عن طريق المبادرات الإقليمية مثل عملية اسطنبول. ونرحب بتركيز الرئيس غني على التعاون الإقليمي. ويظل الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي عن طريق الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ضروريا إذا ما أُريد لعقد التحول أن يوفر حياة أفضل لكل المواطنين الأفغان بلا استثناء.

**السيد لاميك (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على بيانهما. كما أود أن أشكر السفير تانين، ممثل أفغانستان، على البيان الذي أدلى به للتو، وأن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

دخلت أفغانستان مرحلة حاسمة من تاريخها، كما يشدد تقرير الأمين العام (S/2014/647). وبعد فترة من النشاط الانتخابي المكثف، لا يسعنا إلا أن نشيد بنجاح أول عملية انتقال ديمقراطي في تاريخ البلد. وأنا أيضا يحدوني الأمل في أن يتمكن الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله من التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وسيكتسي إنشاء فريق جديد أهمية بالغة من أجل تنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها البلد، ونحيط علما بالأولويات التي ذكرها للتو السفير تانين؛ وهي مكافحة الفساد والحكم الرشيد وتعزيز الاستقرار

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونرى أنه من المهم أن تأخذ بعثة الأمم المتحدة في الاعتبار النتائج المترتبة على انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من مراكز المقاطعات، فضلا عن تغير البيئة الأمنية. وتوقع كفالة سلامة الأفراد في ظل الظروف الجديدة.

ومع ذلك، فإن وجود قطاع أمني قوي لا يكفل وحده تحقيق السلام والازدهار الدائمين. ويمثل تأكيد الرئيس غني على الاضطلاع بعملية مصالحة أفغانية يقودها الأفغان وإبلاؤه الأولوية لها خطوة جديرة بالترحيب وتمس الحاجة إليها. والإدماج الكامل للرجال والنساء والشباب والمجتمع المدني والأقليات أمر أساسي لنجاح المصالحة. ويجب ضمان المشاركة المجدية للمرأة بصفة خاصة في العمليات السياسية وعمليات السلام في أفغانستان. ويرحب وفد بلدي بنتائج انتخابات مجالس المقاطعات التي حصلت فيها المرشحات على ٢١ في المائة من المقاعد. وتمثل الاجتماعات التي عقدها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله مع ممثلات المجتمع المدني خطوة إيجابية صوب إدماج المرأة بصورة أكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وخلال الزيارة التي قامت بها إلى أفغانستان، أشارت المقررة الخاصة رشيدة مانجو مع التقدير إلى الإرادة السياسية التي تتجلى في الاتجاه نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترحب ليتوانيا بإصدار أول بروتوكول للتعامل مع العنف الجنساني للعاملين في مجال الرعاية الصحية، فضلا عن التدريب المقرر للموظفين الطبيين الذي يركز على رعاية الناجين في أفغانستان. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن الهجمات الدموية - كتلك التي شنت على الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة شكريه باركزي - تثبت أنه لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه قبل أن يتسنى للمرأة أن تمارس حقوقها الإنسانية والمدنية بحرية وأمان حقا. ولا يزال العنف

ييجين في إطار عملية اسطنبول، باعتباره نقطة انطلاق من أجل تشجيع زيادة التعاون الإقليمي بشأن أفغانستان. كما وجه مؤتمر لندن الذي عقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر إشارة إيجابية جدا بتمكين حكومة الوحدة الوطنية الجديدة من تقديم برنامجها الاقتصادي وخططها للإصلاح التي قرر المجتمع الدولي توفير دعم ثابت لها. والدعم المقدم من الشركاء في التحالف آخذ في التطور لمواكبة التطورات في أفغانستان. واعتباراً من عام ٢٠١٥، ستكون بعثة الدعم الوطني التابعة للناو والتي تهدف إلى تقديم المشورة والتدريب والمساعدة، والتي رُحِبَ بها مجلس الأمن مؤخراً في القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤)، موجودة لمواصلة تدريب القوات الأفغانية.

إنني أودّ أن أختتم كلمتي بذكر تحدّي رئيسي، هو مكافحة الاتجار بالمخدرات. فنحن نشعر بقلق خاص إزاء التزايد المستمر في إنتاج الأفيون، كما أكد آخر تقرير للأمين العام، وكما أوضح في وقت سابق السيد يوري فيدوتوف في إحاطته الإعلامية. يجب عكس مسار هذا الاتجاه. وإننا نشجع السلطات الأفغانية على تنفيذ جميع الوسائل الضرورية لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، فهي تشكل تهديداً رئيسياً لاستقرار أفغانستان وللصحة العامة والتنمية. وعلينا أولاً أن نسمح لاقتصاد غير مشروع بأن يزدهر على حساب تنمية البلد.

ونعتقد أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تؤدي دوراً رئيسياً في قيادة الحوار وتنسيقه مع السلطات الأفغانية بشأن هذا الموضوع الهامّ لمستقبل البلد. وإننا مقتنعون بأن جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في أفغانستان يجب أن تفكر في مكافحة المخدرات لدى تصميم وتنفيذ أعمال كل منها، لضمان التآزر الضروري في مكافحة تلك الآفة بجميع جوانبها. وإننا نُشيدُ إشادة خاصة بأعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا السياق.

الاقتصادي والمالي، على وجه الخصوص. وهذا أمر مشجع، وينبغي الآن أن تترجم تلك النوايا إلى حقيقة على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نود أن نرحب بمشاركة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي زودت السلطات الأفغانية بدعم مثالي من أجل تمكينها من الوصول بالعملية الانتخابية إلى نتيجة نهائية.

وعلى الصعيد السياسي، نود أن نرحب بالتطورات الأخيرة المشجعة للغاية. ومع ذلك يجب ألا ننسى أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة ستواجهنا أثناء الفترة الانتقالية التي تتسم بالتغيرات التي طرأت على الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لأفغانستان. وبطبيعة الحال، فإن التحدي الرئيسي هو الأمن. فالتمردون يسعون إلى تشكيل الأفغان وشركائهم في التقدم الذي تم إحرازه. وتمثل الهجمات الرهيبة التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية محاولة مثيرة للاشمئزاز لزعزعة استقرار العملية الجارية. وشأني في ذلك شأن بعض المتكلمين السابقين، يحضرن على وجه الخصوص الهجوم الذي وقع في ١١ كانون الأول/ديسمبر على المركز الثقافي الفرنسي في كابل، والذي استهدف منبرا للثقافة والإبداع يعرفه الأفغان جيداً ويقدرونه تقديراً كبيراً. ومع ذلك فإننا نرى أن أفغانستان تسير على الطريق الصحيح، وأنه ما من شيء يمكنه أن يقوض التطورات الإيجابية التي شهدتها البلد. ونحن لن نتخلى عن القيم التي كافحنا من أجلها جنباً إلى جنب مع الأفغان على مدار أكثر من ١٠ سنوات، وإنني أفكر بوجه خاص في مكانة المرأة وحقوقها في المجتمع الأفغاني، على نحو ما شددت عليه للتو ممثلنا لكسمبرغ والأردن.

وفي سياق الأمن، فإنه بالتشديد على حالة التمرد التي لا تزال قادرة على التكيف، من المهم بشكل حيوي أن يواصل الشركاء الإقليميون تقديم الدعم إلى أفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر قلب آسيا الوزاري الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر في

أخيراً، أودُّ بالمقابل توجيه التحية إلى السيد كويتش على عمله والتزامه، وإلى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذين يعملون في ما يُعرف تماماً بظروف صعبة. والأمم المتحدة والبعثة ستؤديان دوراً رئيسياً في أفغانستان في السنوات المقبلة على الخط الأمامي من التزام المجتمع الدولي. ويمكن للسيد هايسوم أن يطمئن إلى دعمنا الكامل المتواصل في عمله المستقبلي.

**السيد ليو جياي (الصين)** (تكلم بالصينية): إنَّ الصين ترحب بعقد جلسة اليوم من قِبَل الرئاسة التشادية. وإنني أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتهما الإعلاميتين. وأشكر أيضاً السفير تانين على بيانه.

إنَّ العام ٢٠١٤ أساسي من نواحي المراحل الانتقالية السياسية والأمنية والاقتصادية لأفغانستان. ومنذ بداية السنة، اختتمت أفغانستان بسلسلة انتخاباتها الرئاسية وتشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع. وقد ثابرت بثبات على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأبناء الشعب الأفغاني أمام فرصة جديدة من الوحدة والاستقرار، وإعادة الإعمار والتنمية السلميين. وقد أُرسى أساس متين لتحوُّل سيبدأ في عام ٢٠١٥. والصين تهنئ الحكومة والشعب الأفغانيين على إنجازهما.

وفي الوقت نفسه، إنَّ أفغانستان مستقرة ومزدهرة، تعيش فيها جميع الفئات العرقية بوئام، تستدعي جهداً دؤوباً مستمراً من قِبَل الحكومة والشعب الأفغانيين، واهتماماً ومساعدة مطَّردين من جانب المجتمع الدولي. وأودُّ أن أؤكد النقاط التالية.

أولاً، إنَّ تعزيز عملية المصالحة الوطنية أمرٌ أساسي. ولكي تحقِّق أفغانستان السلام والاستقرار، يتعيَّن عليها أن

تلتزم بمصالحة سياسية شاملة للجميع وواسعة النطاق. والرئيس الصيني شي جينبينغ، في لقائه مع الرئيس غني أحمدزاي في تشرين الأول/أكتوبر، أكَّد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تدعم عملية سلام ومصالحة بقيادة ومُلكية أفغانيتين. وتأمل الصين من جميع الأطراف في أفغانستان أن تُظهر الحكمة والإخلاص، وتضع مصالح الشعب الأفغاني قبل أيِّ شيءٍ آخر، وتشارك بنشاط في عملية المصالحة الأفغانية. وإلى جانب المجتمع الدولي، تعترز الصين تقديم مساعدة ببناء لتعزيز عملية المصالحة الأفغانية.

ثانياً، إنَّ الحفاظ على حالة أمنية مستقرة شرط مسبق. والحالة الأمنية الأفغانية تبقى قائمة حالياً، مع اعتداءات عنيفة متتالية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة أفغانستان في بناء قدرات قواتها الأمنية الوطنية وشرطتها. وعليه أن يدعم جهود القوات الأمنية الأفغانية في صون الأمن والاستقرار الداخليين، والتصدي بفعالية لأية مخاطر أو تحديات بغية ضمان الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لأفغانستان ورفاه مواطنيها.

ثالثاً، إنَّ تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة أساسي. فالفقر هو التربة الخصبة للتطرف. والصين ستزيد دعمها لجهود أفغانستان نحو السلام وإعادة الإعمار، وستساعد أفغانستان في صياغة خطط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية، وتدريب الفنيين في مختلف الميادين، ودعم بناء الهياكل الأساسية وتيسير التنمية الاقتصادية المحلية. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يمتلك التزامه بمساعدة أفغانستان في تطوير قدرات الاكتفاء الذاتي الهادفة إلى تحقيق التنمية المستقلة.

رابعاً، إنَّ توثيق التعاون الدولي والإقليمي أولوية. ولا يمكن لأفغانستان أن تحقِّق التنمية والازدهار بدون دعم ومساعدة المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بحزم علاقة حُسن الجوار لأفغانستان

إنَّ الصين تتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي في مساعيه الثابتة لدعم أفغانستان في تحقيقها المبكر للمصالحة السياسية والتعافي الاقتصادي والتنمية طويلة الأمد وأمن وازدهار أفغانستان والمنطقة.

**السيد سانا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم والمدير التنفيذي يوري فيديتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. واسمحوا لي أن أعتنم الفرصة للترحيب بالسيد هايسوم في مهمته الجديدة.

ونوجّه تقديرنا إلى جميع أعضاء فريق عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهم المتواصل للحكومة والشعب الأفغانيين. وأشكر أيضاً السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. وأود أن أوجّه التحية إلى أستراليا على قيادتها خلال سنتيها بصفتها القائمة على شؤون الصياغة بشأن أفغانستان.

وكما نعلم جميعاً، ترنّحت أفغانستان قبل بضعة أشهر على شفير العنف، عقب نتيجة الانتخابات المتنازع عليها. وإننا نحيي الرئيس غني أحمدزاي والسيد عبد الله، الرئيس التنفيذي، على قرارهما الشجاع وعلى الحؤول دون انزلاق البلد إلى العنف. وكان من الممكن جداً للبلد أن يبقى في أزمة، لولا أن المتنافسين اتخذوا القرار السليم بالتوازي.

وفي السياق ذاته، نحن نشيد بقيادة بعثة الأمم المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على جهودهم التي لا تكل في الجمع بين كلا الجانبين من أجل إنهاء المأزق السياسي لما فيه مصلحة الشعب الأفغاني والمنطقة بأسرها.

ونوه بعلاقات العمل الإيجابية بين الرئيس غني والسيد عبد الله ونستمر في تشجيعها.

وترحب رواندا بخطة الإصلاح التي وضعتها حكومة الرئيس غني. وفي الواقع، يمثل توجيه الدعوة إلى المعارضة

مع بلدان المنطقة، ويعزز مشاركة أفغانستان في جهود التعاون الدولي والإقليمي، بهدف تحقيق المزيد من الإدماج في المجال الاقتصادي الإقليمي.

إننا ندعم الدور القيادي للأمم المتحدة وبعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق المساعدة الدولية لصالح أفغانستان. وتأمل الصين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تعزز التواصل والتنسيق والتعاون مع الحكومة الأفغانية، وأن توطد ثقة المجتمع الدولي في العملية الانتقالية السلسلة لأفغانستان.

إنَّ الصين جاز طيب لأفغانستان. وهي صديقة مخلصة لها أيضاً. ويحدوها الأمل بأن ترى أفغانستان موحّدة، مستقرّة، متطوّرة تماماً وودودة. وهي ثابتة في دعم الجهود النشيطة لضمان عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان.

وأثناء زيارة الرئيس غني أحمدزاي إلى الصين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الصين وأفغانستان إعلاناً مشتركاً حول توطيد شراكتها التعاونية الاستراتيجية. وقد قررت الحكومة الصينية تزويد أفغانستان بمَنَح مساعدة قدرها ٥٠٠ مليون ين في عام ٢٠٠٥، و ١,٥ بليون ين للسنوات الثلاث المقبلة.

ولدعم بناء القدرات في أفغانستان، ستساعدها الصين في السنوات الخمس القادمة في تدريب ٣٠٠٠ فني من مختلف الميادين، وستعقد حلقات تدريبية لمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات.

واستضافت الصين أيضاً في بيجين المؤتمر الوزاري الرابع لعملية قلب آسيا/إسطنبول. وهي ملتزمة التزاماً نشيطاً بتيسير تعاون أفغانستان الإقليمي والحث على حل مبكر لمسألة أفغانستان، بهدف تحقيق سلام واستقرار طويلي الأمد وتنمية اقتصادية واجتماعية في المنطقة.

الأمن الأفغانية لما تبديه من شجاعة وبسالة ومكافحة التمرد في هذا الصدد.

ولا يزال الوضع الاقتصادي يؤثر سلبيًا على ميزانية الحكومة. ومع ذلك، نرحب بإعلان الرئيس غني عن خطة متينة، بما في ذلك الالتزام بالإصلاح الكفيل بتحقيق أفغانستان الاعتماد على الذات. ونحن نثني على الشراكة المتجددة وخطتها من أجل تجديد إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. من المهم تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد وتنفيذ إصلاح السياسات.

وما زلنا نناشد مجتمع المانحين الاستمرار في المشاركة، كما شهدنا في مؤتمر لندن، في الوفاء بالتزامهم بدعم القيادة الجديدة في سعيها إلى تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر لشعب أفغانستان. والتعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي أمر لا غنى عنه في تحقيق الاستثمار الأجنبي الذي تفسر الحاجة إليه بالنسبة لأفغانستان، بما يكفل النمو الاقتصادي، ودفع عجلة نموه.

وفي الختام، فإن التحديات التي تواجهها أفغانستان اليوم في تطورها إلى أن تكون بلدا ديمقراطيا مزدهرا لجميع الأفغان يتسم بالاعتماد على النفس، تتطلب التزاما جادا من جانب القيادة الجديدة، والمنطقة، والشركاء الدوليين. ونحن نؤيد تماما بعثة الأمم المتحدة والوكالات الشريكة لها في الوفاء بالولايات المناطة بها بتقديم المساعدة في عملية السلام وإعادة بناء أفغانستان. وستظل رواندا متضامنة دائما مع الشعب الأفغاني، وسوف تواصل المساهمة في أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة.

**السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هيسوم، على إحاطته الإعلامية الأولى أمام مجلس الأمن صباح هذا اليوم، وأن أرحب به في هذا الدور الجديد الهام. كما أتوجه بالشكر إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم

السياسية والجماعات المسلحة للانضمام إلى الحوار بين الأطراف الأفغانية إجراءً حسن التوقيت وحجر الزاوية في تحقيق استقرار أفغانستان. ومع ذلك، نشعر بالإحباط إزاء رفض حركة طالبان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ودعوتها إلى استمرار الصراع.

وما زلنا نشجع القيادة الأفغانية على الحفاظ على الروح الكامنة وراء تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة، بمشاركة المرأة بصورة كاملة. ونحن نكرر دعوة الرئيس غني إلى الشركاء الدوليين لأفغانستان لدعم عملية السلام التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. كما أننا نحث الزعماء الدينيين على الاضطلاع بدور نشط في إحلال السلام في البلد.

وستتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة في البلد خلال أقل من ١٣ يوما. ونحن نرى أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد أظهرت القدرة على الحفاظ على أمن البلد منذ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبناء عليه، فإن الاتفاق الأمني الثنائي بين الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة الموقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وكذلك اتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، جديران بالثناء. فهما سيوفران الإطار القانوني لمواصلة تقديم المساعدة العسكرية لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

وفي الوقت نفسه، ظلت أفغانستان، ولا زالت تواجه التحديات الأمنية الناجمة عن الجماعات الإرهابية المتمردة التي تسببت في العديد من الوفيات بما في ذلك الأبرياء من النساء والأطفال. وتشن هجمات متعددة في كل يوم تقريبا، ما يؤدي لزيادة عدد الإصابات في صفوف المدنيين. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2014/876)، كان هذا العام من بين أعنف الأعوام التي مر بها البلد منذ عام ٢٠٠١. وتدين رواندا بشدة الأعمال البربرية التي ما زالت تحصد أرواح الأفغان. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لذلك على الإطلاق. ونشيد بقوات

الخصوص. ولكنها تبين أيضا شجاعة ومثابرة الذين سعوا إلى تحقيق الأمن والتنمية في أفغانستان. ويمكن لأولئك الرجال والنساء أن يفخروا كثيرا لكون أفغانستان قد شهدت أول عملية انتقال سلمي للسلطة بين قادة منتخبين.

وبينما تواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية مكافحة التمرد بشجاعة، فمن الأهمية بمكان أن نستمر في تقديم الدعم. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وإسداء المشورة لها ومساعدتها اعتبارا من بداية عام ٢٠١٥. وأظهر المجلس دعمه للبعثة باتخاذ القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) في الأسبوع الماضي.

ولا تزال التسوية السياسية تشكل أفضل سبيل لتأمين السلام الدائم في أفغانستان. ولذلك، فإننا نرحب بالحوار الذي جرى مؤخرا بين قادة أفغانستان وباكستان، وتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم. وستكون البلدان المجاورة لأفغانستان، عاملا هاما في ذلك الجهد. ونرحب بالدعم المقدم من البلدان المشاركة في عملية قلب آسيا وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمن، والتجارة والرخاء الاقتصادي.

وستقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى في أفغانستان في السنة المقبلة، حيث ستعمل على دعم الأولويات الإصلاحية للحكومة الأفغانية الجديدة. ولا بد أن تكون مساعيها الحميدة للمساعدة في تشكيل الحكومة، والتحضير للانتخابات البرلمانية وحماية المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان أمورا محورية في ولايتها. ولكي تقو البعثة بذلك بفعالية، يجب أن تتوفر لها الموارد التي تحتاج إليها للحفاظ على وجودها في المحافظات.

وفي الختام، إننا ندخل مرحلة جديدة في شراكتنا القائمة مع أفغانستان تتمتع بالسيادة والاستقلال. وما من شك في

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وكذلك إلى السفير تانين على ملاحظاته.

وسوف أركز في بياني اليوم على ثلاثة مجالات: أهمية الدعم الدولي المقدم للحكومة الجديدة وبرنامجها الإصلاحي، وإطلاق بعثة الدعم الوطني، ومشاركة الأمم المتحدة المستقبلية في أفغانستان.

وفي الوقت الذي تستعد فيه أفغانستان للدخول في عقد التحول، أحيي الحكومة الأفغانية الجديدة على خطتها الإصلاحية التي قدمها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان هذا الشهر. وتتيح احطة إطارا موثوقا لتوفير الأمن الاقتصادي من خلال التصدي للفساد، والحفاظ على التقدم المحرز في الأمن الوطني، وتحقيق الإصلاح السياسي وتعزيز التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. تلك هي الأولويات الصحيحة. وأظهر المجتمع الدولي في مؤتمر لندن التزاما واضحا تجاه مستقبل أفغانستان وتنفيذ برنامج الإصلاح. كما نشيد بالرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله على ما قاما به من عمل في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ونحن نشجع الآن على التعجيل بتأكيد التعيينات الوزارية لكفالة الإبقاء على الزخم.

هذه هي المرة الأخيرة التي سوف يجتمع فيها مجلس الأمن قبل اختتام مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. أود أن أشيد بشجاعة الجنود والجنديات الذين عملوا من أجل إحلال السلام والأمن في أفغانستان، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في أداء هذه المهمة.

إن الهجمات التي وقعت مؤخرا في كابل على أفراد الأمن الأفغاني، والعاملين الدوليين والمدنيين الأفغان الأبرياء تجعلنا نشعر بجسامة التحدي الأمني، شأنها في ذلك شأن زيادة الإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال على وجه

الآراء فيما بين الأفغان، وهو عامل أساسي عندما يتعلق الأمر ببناء بلد قادر على الاعتماد على ذاته - بلد فيه مؤسسات ديمقراطية قوية تخضع لسيادة القانون.

ونشعر بالقلق إزاء الآثار المستمرة الناجمة عن الحالة الأمنية على المدنيين الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال. ووفقاً لما ذكره الأمين العام في تقريره، كانت هذه واحدة من أعنف السنوات منذ عام ٢٠٠١، ونحن نشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين والمشردين داخلياً.

تكرر شيلي تأكيد الحاجة إلى تعزيز حماية المدنيين، وتدين استخدام القوة ضد المدنيين العزل من جانب العناصر المؤيدة والمعارضة للحكومة على السواء. ونذكر بأن المسؤولية الأساسية للسلطات الجديدة هي ضمان حماية المدنيين بالشكل المناسب ومنع القوات المناوئة للحكومة من تقويض الثقة بالحكومة الجديدة قبل أن تكون قد ثبتت أقدامها بصورة كاملة.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالزيادة في القدرات والكفاءات لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في إطار التحضير لانتهاؤ ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية في نهاية عام ٢٠١٤. ونأمل في أن تتمكن السلطات الأفغانية على نحو فعال من تولى المسؤولية عن أمن بلدها. ونرحب أيضاً بالاتفاق بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان بشأن إنشاء بعثة الدعم الوطيد في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ من أجل التدريب وتقديم المشورة والمساعدة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء آخرون في المجلس بشأن الزيادة الكبيرة في إنتاج الأفيون، ونأمل أن يتغير هذا الاتجاه. وبالتالي، فإننا نؤيد الاقتراحات التي تقدم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييد شيلي للجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية مع الاحترام

أن عام ٢٠١٥ سيكون عامًا حافلًا بالتحديات، ولكن من دواعي السرور أن نرى التزام الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ببناء مستقبل مستقر وديمقراطي ومزدهر لأفغانستان.

**السيد باروس ميليت (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): نرحب بالمثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هيسوم. ونهنته على توليه مسؤولياته ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضاً السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على حضوره وإحاطته الإعلامية، والسفير ظاهر تانين على بيانه.

نشيد بلدي بالنجاح في تشكيل حكومة وحدة وطنية وبأول انتقال سلمي وديمقراطي للسلطة في أفغانستان. ونرحب بانتهاء العملية الانتخابية المطوّلة وندعو إلى إيلاء اهتمام خاص للدور الذي اضطلع به الرئيس أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. كما نقدر المساعي الحميدة التي يبذلها الرئيس السابق السيد حامد كرزاي في العملية الديمقراطية.

ونود أن نذكر الحكومة الجديدة بأنها من أجل أن تتصدى بفعالية للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المحددة في تقرير الأمين العام الأخير (S/2014/876)، سيكون من الضروري تسمية مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الحكومة وتثبيتهم. ويحدونا الأمل في أن ذلك الجزء من العملية سوف يحل بسرعة ودون صعوبات.

وتؤيد شيلي عملية المصالحة الوطنية التي وجهها وأدارها جميع الأفغان. في هذا السياق، نأمل في أن الحكومة الجديدة ستواصل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع المستويات من أجل ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار. ونأمل أيضاً في أن احتياجات المرأة ستتم معالجتها على النحو الواجب. ونشدد على أهمية مواصلة تعزيز الحوار والشمول والتوافق في

لا يزال الإنتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات من أخطر مشاكل أفغانستان. إن أحدث البيانات من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تسبب الصدمة. فقد كانت هناك زيادة بنسبة ٧ في المائة في المساحة المزروعة بحشيش الأفيون بالمقارنة بعام ٢٠١٣، بزيادة بمقدار ٩ في المائة في متوسط المحصول، فيما ارتفع متوسط المحصول ٢٧ في المائة في المناطق الجنوبية، بارتفاع كلي قدره ١٧ في المائة في إنتاج المخدرات. وبالتالي فإن من الحيوي الاهتمام عن كثب بالصلات القائمة بين إنتاج المواد الأفيونية الأفغانية والإرهاب الدولي، بما في ذلك تمويله عن طريق إيرادات المخدرات. يوجد كم وافر من المعلومات عن هذه المسألة في التقرير المنشور مؤخراً لفريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وكذلك في الاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

كثيرة هي أبعاد هذه المشكلة بحيث تمثل تهديداً للسلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها إلى ما وراء حدودها. في ذلك الصدد، نرى أن البيان الرئاسي بشأن المخدرات الأفغانية (S/PRST/2014/12)، الذي اعتمده المجلس في حزيران/يونيه بناء على مبادرة روسيا، حسن التوقيت والصلة معاً. ومن الضروري الآن وضع تدابير عملية تهدف إلى القضاء على المشاكل. ويجدون الأمل في أن إجراء استعراض شامل للمسائل المتعلقة بالمواد الأفيونية الأفغانية سيكون جزءاً من جدول الأعمال في عام ٢٠١٦ للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

إن توسيع نطاق تعاون أفغانستان على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والأشكال المتعددة الأطراف، مع جيرانها في المنطقة في المقام الأول، يقدم إسهاماً مفيداً في التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، من أجل

النم لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم الشعب الأفغاني بتعزيز قدراته على التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها البلد. ونحن نعتقد أن ذلك مهم بالقدر نفسه بالنسبة للتنمية في أفغانستان والمنطقة.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

نشكر السيد هيسوم على تقديم التقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2014/876)، فضلاً عن السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية الموضوعية بهذا الشأن المكلف به فيما يتعلّق بمشكلة الاتجار بالمخدرات. لقد استمعنا بكل انتباه واهتمام إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم تانين.

منذ وقت غير بعيد، أُنجزت أفغانستان ماراتون الانتخابات الرئاسية التي طال أمدها. للمرة الأولى، شهد الشعب الأفغاني الانتقال السلمي للسلطة من سلطة حكومية منتخبة إلى أخرى. ونتمنى لحكومة الوحدة الوطنية النجاح والشجاعة في التصدي للتحديات المتبقية. والآن بعد أن تم توقيع الاتفاق المعقود بين السيد غني والرئيس التنفيذي عبد الله والمصادقة عليه، فإن هناك إمكانيات جديدة لتصحيح الوضع ووضع الأسس اللازمة للتطور التدريجي للبلد الذي أعاقته الحرب المدمرة طوال العديد من السنوات.

في هذا السياق، نود أن ننوه بالدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في استمرارها بالاضطلاع بدور في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ولا خلاف على مساهمة البعثة بشكل جلي في العملية الانتخابية وفي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مرشحي الرئاسة الرئيسيين. ونحن من جانبنا على استعداد لتقديم الدعم المتواصل للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، بما يعود بالنفع على الشعب الأفغاني. وقد برزت الأهمية الخاصة لهذه الآلية في القرار الذي صدر الأسبوع الماضي (٢٠١٤).

منظمة حلف شمال الأطلسي خسرت فرصة كانت ثمة حاجة ماسة إليها.

إن الحالة الأمنية المتوترة للغاية هي موضوع اهتمامنا المشترك. ويشهد البلد ربما الفترة الأصعب خلال السنوات الأخيرة. وحصل منذ بداية العام ارتفاع بنسبة ٢٠ في المائة في عدد المدنيين، والعاملين في الجيش الأفغاني والشرطة الذين قتلهم المسلحون، مقارنة بالعام الماضي. ويتصرف المتشددون بجرأة أكثر من أي وقت مضى، واستولوا على مناطق بأكملها في بعض الأحيان. ولم يحدث الهدوء المؤقت الذي كان متوقعا فيما يخص نشاطهم خلال فصل الشتاء. بل على العكس من ذلك، شهد عدد الهجمات الإرهابية مؤخرا زيادة بمقدار الضعف تقريبا، وحصلت سلسلة من الهجمات الإرهابية الخطيرة، في كابل وفي البلد، أظهرت أنه لا يزال لدى طالبان قدرات مخيفة. كما في السابق، فإن تنظيم القاعدة لا يزال مستمرا في أنشطته، وسأشير، رغم أن ذلك قد يبدو غريبا، مرة أخرى إلى أن هذه الحقيقة لم ترد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/876). ويبحث التركيز التدريجي للمتطرفين في المناطق الشمالية على القلق، وخاصة أن تلك المناطق كانت هادئة نسبيًا حتى وقت قريب.

وليس من المستغرب أننا لم ننتظر أيضا إصدار التقرير الشامل عن نتائج نشاط القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الذي كان لدينا الحق في أن نتوقعه، وطلبه التحالف بموجب قرار لمجلس الأمن. وما تلقيناه هو وثيقة مدججة للغاية، تفتقر تماما إلى تحليل الحالة الأمنية، رغم أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية تلقت ولاية خصيصا لتحسين الحالة في هذا المجال بموجب قرار المجلس ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣). إن استباق هذه المعرفة الوقائية يمكن أن يؤدي إلى أن يحصل جمهور غير المشككين على انطباع بأن الولاية قد نفذت بالكامل وبأن المشاكل الرئيسية قد جرى حلها. ولكن ذلك لا يعكس بأي

اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير مصادر بديلة للدخل للسكان المعتمدين على الزراعة.

وروسيا، من جانبها، تعزز جهودها الرامية إلى مكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال المياكل الإقليمية، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وكذلك من خلال التعاون الثنائي مع أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإننا مستمرين في الممارسة المتمثلة في توفير التدريب المتقدم لشرطة المخدرات الأفغانية في معهد التدريب التابع لوزارة الداخلية في روسيا في دوموديدوفو، ومعهد سيبيريا القانوني والمركز الشمالي الغربي لتدريب عملاء مكافحة المخدرات في الاتحاد الروسي من أجل مكافحة المخدرات.

كما أن إسهاماً كبيراً في حل مشكلة المخدرات الأفغانية يجري أيضاً بالحضور المستمر الذي تقدمه آلية مكافحة المخدرات لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي المسماة "القناة". ففي هذه السنة فقط، ونتيجة عملية "القناة" الخاصة المعروفة باسم "المصيصة الجنوبية"، ضبطت أكثر من ١٠ أطنان من المواد الأفيونية الأفغانية.

وفي هذا الصدد، يطرح سؤال آخر في ما يتعلق بالشعور بالرضا عن عمل مكافحة المخدرات للقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي ستحل قريباً. ويبدو أن بعثة الدعم الوطيد الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي أيضاً ليست في عجلة من أمرها لتبدأ العمل.

لماذا لا يوجد مشكل من هذا القبيل، في سياق الاتفاق الأمني الثنائي الأمريكي الأفغاني؟ إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة جراء تجاهل دول منظمة حلف شمال الأطلسي سنوات عديدة اقتراحات عملية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لاتخاذ إجراءات مشتركة في هذا المجال، مع أن ذلك التحالف يسعى باستمرار لإثبات الجدوى من وجوده. وعلينا أن نقر بأن

المساعدة إلى أفغانستان. وبوسعه وفريقه التعويل على دعمنا خلال عمله. وأود أيضا أن أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الغنية بالمعلومات بشأن إنتاج المخدرات غير المشروعة في أفغانستان، وهي مسألة تثير قلقا كبيرا للمجلس.

إن أفغانستان في وضع مختلف للغاية اليوم عما كان عليه الحال عندما اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة حالة هذا البلد، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7267). في ذلك الوقت، كانت العملية الانتخابية لا تزال جارية، وحث المجلس المرشحين على العمل من أجل التوصل إلى تسوية دائمة تصب في مصلحة الشعب الأفغاني. وتوصل المرشحون إلى ذلك الحل الوسط، وشكلوا حكومة وحدة وطنية. ومنذ تولي هذه الحكومة لمهامها، اتخذت خطوات حاسمة لإنهاء العام بشكل إيجابي. وقد وضعت حكومة الوحدة الوطنية خطة إصلاح مقنعة تلتزم بتحسين الحوكمة، والحد من الفساد، وإعادة إدماج اللاجئين، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة. وتقوم الحكومة بدعم أقوالها باتخاذ إجراءات هامة، بما في ذلك إعادة فتح التحقيق بشأن كابل، وإصدار لوائح تنظيمية مالية مقبولة دوليا، والتخلص من الموظفين الحكوميين غير المؤهلين والفاستدين، ومعالجة الاتجار غير المشروع، من بين جهود رئيسية أخرى.

إننا نتطلع إلى الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله لتسمية مجلس وزراء قريبا، يتكون من أفراد جرى اختيارهم على أساس الجدارة. إننا نحيا التزامهما بضمان أن يمثل مجلس الوزراء الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء الأفغانيات.

وقد حظيت الحكومة الأفغانية بالتأييد الإقليمي الحاسم لخطتها. والتزمت بلدان الجوار، في خضم آسيا/المؤتمر الوزاري لعملية اسطنبول الذي عقد في بيجين خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، بالقيام بدورها في تعزيز الأمن وتحقيق الازدهار في

شكل من الأشكال حقيقة ما يجري في هذا البلد. وبالمناسبة، لا يتضمن تقرير منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا أي شيء ملموس بشأن ما قامت به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الواقع لمساعدة ضباط إنفاذ القانون الأفغان في مجال مكافحة المخدرات. ويمكن الاستنتاج بأنه لم يحقق شيء. والاستنتاج المدروس في ذلك المجال، بأنه ينبغي القيام بالمزيد، قد تأخر طيلة أكثر من عقد.

وعلى خلفية كل ما يحدث، نحيط علما بارتياح بإعلان الرئيس غني بشأن المصالحة الوطنية. إن المبادئ الثلاثة المعروفة جيدا لا تزال صالحة وتمثل في إلقاء السلاح والاعتراف بدستور أفغانستان وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى. ويجب ألا ننسى أن ثمة حاجة إلى الامتثال الصارم لنظام الجزاءات المفروضة على طالبان وتنظيم القاعدة.

لقد أعلننا مرات عديدة أن بلدنا سيعمل بشكل بناء مع أي قيادة لأفغانستان يدعمها الشعب الأفغاني نفسه. ومرة أخرى، نود أن نشيد بمثابرة وشجاعة الرئيس الجديد، السيد غني، والرئيس التنفيذي، السيد عبد الله. ونحن على يقين من أنه بالمساعدة المسؤولة للمجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، سيتمكنان من وضع الشعب الأفغاني الصديق على الطريق الصحيح في اتجاه البناء السلمي لأفغانستان مستقلة ومكثفة ذاتيا ومزدهرة اقتصاديا، وخالية من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، وزير الخارجية محمد، على رئاسة هذه الجلسة الهامة. ووجودكم هنا يضيف قيمة لمناقشة مهمة بالفعل. إنني أرحب بالمثل الخاص هايسوم في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية، وعمله الميداني في أفغانستان. إننا نهنئه على تعيينه في منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم

أفغانستان، مما يصب في مصلحة الاستقرار والتنمية في المنطقة. وقد أجرى الرئيس غني زيارات مهمة لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة، بما في ذلك باكستان.

ويأتي الدعم لمواصلة إحراز تقدم في أفغانستان من خارج المنطقة القريبة. وخلال مؤتمر لندن الذي عقد في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر، أكدت أكثر من ٧٠ دولة مانحة التزامها بتقديم أكثر من ١٦ مليار دولار من المساعدات لأفغانستان خلال عام ٢٠١٦. وهذا الدعم بالغ الأهمية للبناء على المكاسب التي حققت بشق الأنفس في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. وفي ذلك الوقت، ازداد معدل الالتحاق بالمدارس عشرة أضعاف، مع تسجيل ما يناهز ١٠ ملايين طفل. إن أربعين في المائة من الطلاب من الفتيات، وذلك أمر لم يكن يخطر على البال في ظل حكم طالبان. وتحسن متوسط العمر المتوقع بشكل كبير. كما انخفض معدل وفيات الأمهات من ١٦ في المائة إلى ٣ في المائة، بينما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٥ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة. ويمكن للنساء الآن ليس فقط المشي في الأماكن العامة دون محرم إلى جانبهن، ولكن بوسعهن أيضا أن يصبحن طبيبات، وأن يعالجن المرضى من الرجال والنساء. كما تشغل النساء ٢٨ في المائة من المقاعد في برلمان أفغانستان.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم هذا التقدم المستمر. ومن بين المساهمات الأخرى، تقدم حكومتنا ما يزيد عن ١٠٧ ملايين دولار هذا العام لمساعدة اللاجئين على العودة إلى أفغانستان، لأننا رأينا المساهمات الملهمة التي بوسعهم تقديمها إلى بلدهم. وعلى سبيل المثال، انظر إلى فيريشتا عباسي التي فر والداها من أفغانستان إلى إيران قبل ولادتها، ولم تعد أسرتها إلا عندما بلغت فيريشتا سن ١٢ عاما. لكنها كانت مصممة على التفوق في المدرسة وممارسة مهنة. وبدعم من أسرتها، إلتحقت بكلية الحقوق في جامعة هرات، حيث كانت المرأة الوحيدة

في فريق المحكمة الصورية في المدرسة. وبعد تخرجها، ذهبت للعمل في وزارة بلدها لشؤون المرأة، الأمر الذي لم يكن يخطر على بال في ظل حكم طالبان. وهي تعمل الآن على ضمان حصول الفتيات والنساء الأخريات على نفس الفرصة التي أتاحت لها، وأن يواجهن عقبات أقل في مسارهن.

بالطبع، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك فيما يخص حقوق المرأة. وقد زارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة أفغانستان الشهر الماضي. وبينما شجعها التزام الحكومة بالسعي لإنهاء العنف ضد المرأة، إستنتجت المقررة الخاصة مانجو أيضا بأنه "كان لانعدام الأمن، ومستويات العنف الجنساني المتفشية، ومناخ الخوف السائد أكثر من اي وقت مضى أثر كبير على تعزيز حقوق الإنسان وحماتها وإعمالها للمرأة والفتيات" في أفغانستان. ولا تزال النساء والفتيات، كما قالت، يتعرضن للعنف المترلي على يد الأزواج والأقارب وزواج التبادل، وزنا المحارم، وجرائم الشرف، وعمليات القتل المستهدف والتمييز في البيت أو في العمل، وكذلك العقبات الكأداء التي تعترض طلب تعويضات عن كل تلك الانتهاكات، وغيرها من المشاكل.

إسمحوا لي أن أنتقل إلى تحدي الأمن الكبير للغاية. في نهاية هذا الشهر، ستنهي الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الاطلسي والشركاء من مختلف أنحاء العالم مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعملت قوات وموظفون ومدنيون من أكثر من ٥٠ دولة طيلة ١٣ عاما، إلى جانب شركائنا الأفغان من أجل استئصال شأفة الإرهاب، ومحاولة بناء أفغانستان أكثر استقرارا وأكثر أمنا. وضحي ٢٢٠٠ أمريكي وأكثر من ١٢٠٠ مواطن من مواطني دول التحالف الأخرى الذين عملوا في القوة بجياهم وهم يدافعون عن الشعب الأفغاني ويمكنونه.

ولا تزال أفغانستان تواجه تهديدات خطيرة للأمن، كما تجلى ذلك من الهجمات الإرهابية المروعة التي نفذت في ٢٣

تخفيف حدة التوتر في أفغانستان بدرجة كبيرة. كما أنه عزز مناخ التفاؤل بشأن مستقبل البلاد. ونحث الزعيمين على تحصيل ذلك الإنجاز الرائع بالإسراع في تشكيل مجلس الوزراء لتنفيذ برنامج الإصلاح الذي أعلنه الرئيس غني.

وفيما يتعلق ببرنامج الإصلاح، نرحب بتركيزه على الحوكمة وسيادة القانون والمشاركة الإقليمية والمصالحة الوطنية ومكافحة الفساد. ونرى أن إيلاء الأولوية المناسبة للمصالحة الوطنية هو في الواقع خطوة سليمة في الاتجاه الصحيح. ونحيط علماً على نحو إيجابي بالجهود التي يبذلها الرئيس غني لتيسير محادثات السلام، خاصة مع الزعماء الدينيين. كما أن دعوته حركة الطالبان والجماعات المتشددة الأخرى للانضمام إلى الحوار الأفغاني هو جهد دؤوب صوب المصالحة. ونحث الأفغان كافة على اعتماد الحوار طريقاً إلى السلام الدائم والاستقرار في البلاد.

والوضع الأمني في أفغانستان لا يزال متقلباً. والموجة الأخيرة من الهجمات ضد المدنيين التي قامت بها حركة طالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية تؤكد التحديات التي ما زال البلد يواجهها من حيث الأمن. ونحن ندين بأشد العبارات كل أعمال العنف ضد السكان المدنيين. ونحیی قوات الأمن الأفغانية بصورة خاصة على ما أبدته من قدرة على مسح المناطق المتنازع عليها واستعادتها من المتمردين. وستظل المساعدة الدولية لأفغانستان عنصراً حاسماً في استدامة قدرة قوات الأمن الأفغانية على محاربة الإرهابيين والمتمردين والعناصر الإجرامية الأخرى التي تعمل على زعزعة استقرار البلاد.

ونحيط علماً بتعهد حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤها في أفغانستان بدعم قوات الأمن الوطنية بحوالي ٥,١ بليون دولار سنوياً حتى نهاية عام ٢٠١٧. ويجدون الأمل في أن ذلك الدعم الذي تحتاجه أفغانستان بشدة سيساعدها على الاستعداد لتولي المسؤولية المالية الكاملة عن قوات الأمن

تشرين الثاني/نوفمبر، عندما فجر انتحاري عبوة ناسفة خلال مجريات بطولة الكرة الطائرة في ولاية بكتيكا. وقتل أكثر من ٥٠ شخصاً، كثير منهم أطفال. وشكل ذلك جزءاً من الزيادة في استهداف الأبرياء على أيدي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، مما أدى، كما سمعنا، إلى وقوع أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين هذا العام، منذ عام ٢٠٠٨.

إن تلك الهجمات المروعة الشنيعة تبين ما هو أكثر من المخاطر الراهنة؛ أنها تبين لماذا يجب أن تنجح الحكومة الأفغانية ولماذا يجب تحييد المسؤولين عن تلك الهجمات وتقديمهم للعدالة. وستستمر منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤها في تدريب قوات الأمن الأفغانية ومساعدتها وتقديم المشورة لها من خلال بعثة الدعم الوطيد، بما يسمح للقوات والشرطة الأفغانية الباسلة بمواصلة الوقوف في وجه المتطرفين والعمل على حماية مواطنيها.

**السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أرحب بالمثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، ونشكره على إحاطته الإعلامية الأولى. وأود أيضاً أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأعرب عن التقدير لحضور السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، وأشكره على بيانه.

إن حل الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات في أفغانستان سلمياً يمثل تطوراً هاماً جداً في العملية السياسية في البلاد. ونحن نشي على الأمم المتحدة والولايات المتحدة والرئيس السابق حامد كرزاي لجهود الوساطة التي أفضت إلى اتفاق بين الرئيس غني والسيد عبد الله على تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونرحب بذلك الاتفاق ونلاحظ أنه أدى إلى

والإقليمي والدولي لمواجهة ذلك التحدي أمر حيوي الأهمية ويجب أن يستمر ويبقى في ذلك الاتجاه.

**السيد أويارزبال** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على عرضه تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2014/879). وأغتنم هذه الفرصة لتهنئته على تعيينه في منصبه الجديد، متمنياً له أكبر نجاح كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر أيضاً المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

عندما نظر المجلس في المرة الأخيرة في الحالة في أفغانستان، في ١٨ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7267)، كنا في انتظار نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ومنذ ذلك الحين، تم التوصل إلى اتفاق بين المرشحين الرئاسيين، تأكد من خلاله تسمية السيد محمد أشرف غني أحمد زاي رئيساً جديداً لأفغانستان والسيد عبد الله عبد الله في منصب الرئيس التنفيذي. ومن خلال السفير تانين، نهنئ حكومة وشعب أفغانستان على تلك التظاهرة الهامة للديمقراطية المدنية. ونقل السلطة السلمي والديمقراطي بين قائدين منتخبين الأول من نوعه في تاريخ أفغانستان، هو نقطة تحول رئيسية في عملية الانتقال السياسي في البلاد.

والتحديات التي تواجه السلطات الجديدة معروفة جيداً وطاغية في آن، وتشمل الرغبة الواسعة لدى الشعب الأفغاني في تحقيق السلام، وإقامة علاقات ودية مع بلدان الجوار في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الحكومة الجديدة التزامها بإطلاق عملية سلام وطنية في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن تنضم المعارضة السياسية، وخاصة حركة طالبان، إلى الحوار الأفغاني حتى يمكن للبلد البدء في التغلب على ماضيه

بجول عام ٢٠٢٤، على النحو المتوخى في إطار الشراكة الدائمة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان.

أنتقل إلى التعاون الإقليمي، الذي نراه أمراً بالغ الأهمية لإيجاد حل للأزمة في أفغانستان والتغلب على التحديات التي تواجهها الدول المجاورة في المنطقة. وقد أكد الرئيس غني على الأهمية الكبيرة التي يوليها للتعاون مع جيرانه من خلال مختلف المشاركات والمستويات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونخطط علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر في بيجين. ووفر ذلك الاجتماع منبراً لمعالجة القضايا التي تهدد السلم والأمن في المنطقة، بما في ذلك الإرهاب والاتجار بالمخدرات والفقر والتطرف العنيف.

وكان الاجتماع بين الرئيس غني ورئيس الوزراء الباكستاني شريف مهمماً أيضاً. فقد أتاح فرصة للقائدين للتداول بشأن التحديات الأمنية التي تواجه البلدين. ونحثهما على تعزيز تفاعلهما للتمكن من إيجاد حلول دائمة للتهديدات العابرة للحدود لسيادة بلديهما وسلامة أراضيها.

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، نرحب بمشاركة السيد فيدوتوف مع السلطات الأفغانية. وتقرير الأمين العام (S/2014/879) يشير إلى أنه رغم التقدم الذي أحرزته السلطات المحلية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لا تزال هناك تحديات كبيرة، ومنها الزيادة في المساحة المزروعة بالأفيون، ومن نتائج ذلك أن إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٤ قد يزيد بنسبة ١٧ في المائة. وترى نيجيريا أن اعتماد هنج متكامل لمكافحة المخدرات ضروري للحد من إنتاج الأفيون. وإذا يقدر ما يدره المحصول من دخل بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار، من الواضح أنه يشكل تهديداً خطيراً كمصدر لتمويل الإرهاب في أفغانستان، بل وخارجها. وتضافر العمل الوطني

الأفيون. ونشدد على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في رصد الأوضاع المحيطة بالمخدرات في أفغانستان، علاوة على دعم الجهود الوطنية. ومن المهم أيضا تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة بهدف تطبيق نهج شامل إزاء هذه المسألة.

ولا يزال دور الأمم المتحدة ذا أهمية بالغة حين يتعلق الأمر بمساعدة حكومة الوحدة الوطنية على الوفاء بالتزاماتها في مجالات الأمن والتنمية، فضلا عن التعاون في تنسيق المساعدة الإنسانية، وفي مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وندعم تماما العمل الذي تضطلع به البعثة والممثل الخاص الجديد للأمين العام، ورئيس البعثة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد بيشنوي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد موسى فقيه محمد، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الفصلي (S/2014/876) عن الحالة في أفغانستان، وأرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم.

لقد شهدت أفغانستان للتو عملية انتقال سياسي تاريخي. ونرحب بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة الرئيس أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. وقد أظهر شعب أفغانستان قدرا هائلا من الصبر، الأمر الذي يجعل ممكنا التوصل إلى اتفاق على تشكيل الحكومة الوطنية. وإني على يقين تام من أن القيادة السياسية في أفغانستان ستأخذ بتوقعات الشعب الأفغاني في الاعتبار عند توليها المهام الصعبة التي تنتظرها، بما في ذلك التعجيل بتشكيل الحكومة، بما يتسق مع لاتفاق بشأن حكومة الوحدة الوطنية، والمهمة المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية، وتنظيم مجلس اللويا جيرغا الدستوري. وأود أن أسجل في المحضر تقدير حكومة بلدي للدور الخاص الذي

العنيف، الذي أودى بحياة أكثر من ٣٠.٠٠٠ أفغاني وأجنبي، من بينهم زهاء ١٥.٠٠٠ من المدنيين، بالإضافة إلى الآلاف من ضحايا الطالبان منذ عام ٢٠٠٧ فقط، عندما بدأت الأمم المتحدة إحصاء الضحايا.

ونلاحظ انه خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفض عدد الحوادث الأمنية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٣، الأمر الذي عكس مسار الاتجاه الذي كنا نراقبه. ونأمل أن يتعزز هذا الاتجاه الجديد. وإذ نرحب بأن قوات الأمن الأفغانية قد أثبتت قدرتها على السيطرة على أنشطة المتمردين، فإن الأرجنتين لا ترى إمكانية وجود حل عسكري صرف للتراخ دون معالجة أسبابه الجذرية. وتؤكد الأعمال البغيضة هذه - من قبيل تلك التي شهدناها يوم الثلاثاء الماضي، حين قتلت حركة طالبان ١٢٧ شخصا، معظمهم من الأطفال في إحدى المدارس في بيشاور - على أهمية التعاون الإقليمي حين يتعلق الأمر بتحقيق الرخاء والاستقرار، ليس بالنسبة لأفغانستان فحسب، بل لجيراتها في المنطقة أيضا.

وبالفرد ذاته تعرب الأرجنتين عن شعورها بالقلق إزاء الزيادة في عدد الضحايا المدنيين من جراء العمليات الجوية التي تنفذها القوات العسكرية الدولية، بمن في ذلك ١٤٨ من الضحايا الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة أن يكون الالتزام بهذه العمليات في امتثال تام للالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتدعم الأرجنتين الجهود الرامية إلى منع إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، فإننا ندر كأنا التعاون الإقليمي ضروري في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، فضلا عن زيادة الحد من الطلب على المخدرات. ومن المثير للقلق أن عام ٢٠١٤ قد شهد زيادة في محصول

يوظف به الممثل الخاص في أفغانستان خلال هذه العملية. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاضطلاع بدور رائد في تشكيل وتنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في أفغانستان.

وما تزال آفة الإرهاب والتطرف تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان. وإن في بقاء الإرهابيين والجماعات المتطرفة على قيد الحياة، بالرغم من الضغوط العسكرية الهائلة التي مارستها عليها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، تأكيدا على أن هذه الجماعات ما تزال تستفيد من الدعم المقدم إليها من خارج الحدود الأفغانية، وأنها لا تزال تحصل على الموارد التي توفرها لها الشبكات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وقد ذكر آخر تقرير للأمن العام أن الحكومة الأفغانية باتت تواجه في الآونة الأخيرة تحديا مستمرا وعنيدا في توفير الأمن في العديد من المناطق والمقاطعات التي لا تزال تحت ضغط التمرد. ومن المثير للانعاج أن نرى إحصاء يشير إلى زيادة العدد الإجمالي للحوادث الأمنية التي وقعت هذا العام بنسبة ١٠,٣ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٣. وعليه، يجب أن يواصل الممثل الخاص تركيز اهتمامه على هذه المسألة الخطيرة. ولا يسعنا أن نتغاضى عن حقيقة أن الخطر الرئيسي على السلام والاستقرار في أفغانستان يكمن في الإرهاب. وتؤكد الهجمات التي وقعت في كابو وبيشاوور وسيدني على حقيقة أن الإرهابيين لا يحترمون الحدود ولا يميزون بين الدول بأية حال، وأهم يشكلون تهديدا مشتركا للبشرية قاطبة.

لقد اتفقنا جميعا في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان الذي احتتم أعماله مؤخرا على أن أفغانستان تدخل مرحلة جديدة في عملية تحولها الاقتصادي. وفي ظل الحالة الاقتصادية العالمية

اليوم، حيث تعاني الميزانيات الحكومية من الإجهاد، وحيث يبدو الفتور على معظم البلدان المانحة التقليدية، فإنه يتعين

أن يتولى القطاع الخاص قيادة عملية التحول الاقتصادي في أفغانستان بشكل أساسي. ويوصف الهند دولة رئيسية في مجال التجارة والمعاملات التجارية والاستثمار في تدابير بناء الثقة في إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول، فقد اكتسبت الهند بعض الخبرة بهذه المسألة. وتتسم إحدى الرسائل المنتظمة التي تتلقاها من الأعمال التجارية في القطاع الخاص بالجدية والعزم على دخول السوق الأفغانية، غير أنه بينما يمكن معالجة المسألة الأمنية، فإن عدم ارتباط أفغانستان بالموانئ البحرية ومناطق النمو الاقتصادي السريع في آسيا ما يزال يشكل عقبة يصعب التغلب عليها. وترى الهند أن من بين الأولويات الهامة تعزيز قدرة أفغانستان على الوصول إلى جميع الموانئ البحرية الإقليمية الحالية، ووضع اتفاقات أكثر فعالية بشأن النقل العابر بينها وجيرانها المباشرين، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات الراهنة بروح من الجدية. وتواصل الهند في الوقت الحالي المناقشات مع حكومتها أفغانستان وإيران بهدف بحث الكيفية التي يمكن بها تطوير ميناء شاباهار الحالي في إيران على نحو يدعم استراتيجية كهذه. ونرى أن انطلاق هذا المشروع سيحقق مكاسب فورية كبيرة لأنشطة التعمير في المناطق الغربية من أفغانستان.

إن لبعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في دعم أنشطة المؤسسات السياسية الجديدة للدولة الأفغانية. فليس يوسع أي منظمة أخرى أن تمثل تمثيلا كاملا اهتمام المجتمع الدولي بأفغانستان وبرؤيتها لأن تكون دولة مستقلة ذات سيادة، ويسودها السلام والرخاء. غير أنه يجب أن تركز البعثة أيضا على الدور الهام الذي تؤديه في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية القيمة في أفغانستان. والبعثة في وضع فريد يسمح لها بنشر الموارد المهنية والمادية المطلوبة لإيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تشتد الحاجة إليها في أقصى أنحاء أفغانستان.

وهذا عقد هام للغاية للتحول في أفغانستان. وإن في وحدة أفغانستان واستقلالها ورخائها مصلحة للمنطقة

إن الزيارة التي قام بها الرئيس أشرف غني مؤخراً إلى باكستان، والتي سبقتها اتصالات مستشارنا للأمن القومي والسياسة الخارجية والاتصالات رفيعة المستوى في كل من الميدانين المدني والعسكري، ساهمت في بداية مشجعة - وهي تعيد ضبط العلاقة، كما ذكر الأمين العام. وقد شرعنا في الإجراءات الرامية إلى تعميق التعاون الأمني، وتعزيز التجارة الثنائية، وتبسيط المسائل المتعلقة بالتجارة العابرة لبناء علاقة اقتصادية قوية، وتوطيد التعاون الاقتصادي الإقليمي. ونرحب بالمؤتمر الوزاري لقلب آسيا - عملية إسطنبول، الذي عقد في بيجين، وقد عرضنا استضافة المؤتمر الوزاري الخامس له في باكستان.

وأود أن أكرر أننا ندعم بشكل كامل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نقدر مساعيها الحميدة وبناء القدرات وتنسيق أدوار المساعدة. ونأمل أن تواصل الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، وهو هدفنا المشترك.

كما أود أن أكرر ما اقترحه رئيس الوزراء نواز شريف من أجل نظر الشركاء الدوليين في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان. أولاً، يجب أن نبعث برسالة واضحة لمشاركة أعمق مع أفغانستان. ثانياً، يجب أن نساعد على معالجة الأزمة المالية الملحة، وتقديم المساعدة المالية المستمرة طوال عقد التحول من أجل بناء أفغانستان تنعم بالأمن وتعتمد على الذات. ثالثاً، يجب أن نعزز الجهود في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. رابعاً، علينا أن ندعم رغبة الحكومة الجديدة في إعادة ٥ ملايين لاجئ أفغاني يعيشون في الخارج بالمساعدة على تهيئة الظروف المفضية إلى إعادة إدماجهم على نحو مستدام. وأخيراً، لا بد من تنفيذ رؤية أفغانستان باعتبارها جسراً برياً بدعم الاتصالات وممرات الطاقة.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن الإرهاب عدو مشترك. ويجب مكافحته بالمساعي المشتركة دون أي تمييز.

وللمجتمع الدولي معا. والهند ملتزمة بمساعدة أفغانستان على تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل باكستان.

السيد أحمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الجميع على كل عبارات الدعم والموااة التي تلقيناها واستمعنا إليها بشأن الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في باكستان.

ونرحب في المجلس بالسيد هايسوم، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونتطلع إلى العمل معه في تقديم الدعم إلى عقد التحول في أفغانستان. وأود أن أؤكد له تعاون باكستان الكامل معه. وأود أيضاً أن أشكر السيد فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية اليوم، وأشيد في الوقت ذاته بالممثل الخاص السابق للأمين العام، يان كوبيش، على قيادته الممتازة لأعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. تود باكستان أن تعرب عن تقديرها للبيان الذي أدلى به السفير زاهر تانين هذا الصباح.

يجري الآن تنفيذ عملية نقل المسؤوليات الأمنيّة وُر لفلان ٦٤٧٤٨٥ في أفغانستان. ونعتقد أن الاتفاق الأمني الثنائي مع الولايات المتحدة واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي سيوفران الإطار القانوني الدولي لاستمرار المساعدة العسكرية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. والتأييد المعرب عنه في القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) علامة إيجابية أخرى. سوف تُنهي القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مهمتها في حوالي ١٣ يوماً. وستتولى القوات الأفغانية المسؤولية الكاملة عن الأمن. وستكون بعثة الدعم الوطيد حاضرة لتقديم المشورة والتدريب والمساعدة. إنها لحظات تاريخية، ونحن نرحب بالانتقال السلس.

لتطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتوسيع نطاق التعاون الدولي مع أفغانستان سيظلان من الأمور ذات أهمية قصوى. لا تزال تركيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب أفغانستان في هذه العملية. إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس رجب طيب أردوغان إلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث تم توقيع اتفاق استراتيجي للشراكة والصداقة بين البلدين، وتجديد الاتفاق السابق المبرم عام ١٩٢٨، تشهد على هذا الالتزام.

وقد جرى إيضاح تغير طبيعة ونطاق عمل منظمة حلف شمال الأطلسي مع أفغانستان في الفترة المقبلة خلال مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في ويلز في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. ونحن نرحب باتخاذ القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) في الآونة الأخيرة بشأن بعثة الدعم الوطني لمنظمة حلف شمال الأطلسي، التي سيتم الشروع فيها من أجل توفير التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وبالإضافة إلى تعهدات تركيا المالية المتعلقة بتمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ستضطلع تركيا بدور الدولة الإطارية من أجل كابل في بعثة الدعم الوطني. كما ستضطلع تركيا بالمسؤولية عن مطار كابل الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن السيد اسماعيل أراماز، سفير جمهورية تركيا إلى أفغانستان، قد عُين في الآونة الأخيرة كبير الممثلين المدنيين التالي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

ونأسف عميق الأسف وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في أفغانستان في الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أودت بحياة العديد من الناس، بما في ذلك المدنيين. ونحن على ثقة بأن هذه الهجمات لن يكتب لها النجاح في تعطيل الجهود الرامية إلى تحقيق تحول سلمي في أفغانستان.

إن المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٣ الماضية في البلد، بما في ذلك في مجالات الأمن، والديمقراطية، والحكم،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء بأن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وفيما أعرب، مرة أخرى، عن تقديرنا للجهود الدؤوبة والتفاني لسلفه، السيد يان كوبيتش، أود أن أتمنى للسيد هايسوم النجاح في منصبه. إن الدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل قيادته المقتدرة سيبقى عنصراً رئيسياً في دعم شعب وحكومة أفغانستان في الفترة القادمة. وأود أيضاً أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانتهما.

تمر أفغانستان بمرحلة حاسمة من حيث الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي. وقد شهد عام ٢٠١٤ العديد من الأحداث الهامة في عملية تعزيز السيادة والوحدة الوطنية لأفغانستان. وفي هذا السياق، مثّلت نتائج الانتخابات الرئاسية نجاحاً للشعب الأفغاني ككل، حيث أنها أظهرت شجاعته وإرادته القوية في تقرير مصيره. أظهر القرار القاضي بإنشاء حكومة وحدة وطنية بوضوح تصميم الشعب الأفغاني ككل على دفع البلد إلى الأمام. ونعتقد أن أفغانستان قد خرجت أقوى من تلك التجارب. ونرحب وندعم جدول الأعمال القوي الذي شرعت به حكومة أفغانستان الجديدة، بما في ذلك في مجالات شؤون الحكم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والجهود نحو عملية مصالحة يقودها ويملكها الأفغان.

ومن الجدير بالثناء أنه في نهاية هذا العام، ستتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن أمن شعبها وبلدها. سيكون عام ٢٠١٥ محورياً في توطيد الإنجازات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ولذلك، فإن استمرار تقديم الدعم

كما أود أن أرحب بالمثل الخاص للأمين العام هاسوم، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية. وتتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد فيدوتوف، والسفير تانين على بيانيهما.

لقد حقق الكثير من الإنجازات في أفغانستان في السنوات القليلة الماضية. وقد قطع البلد شوطاً طويلاً، ويمكن أن يفخر الأفغان من الرجال والنساء بذلك كثيراً. فقد كشف الشعب الأفغاني في وقت سابق من هذا العام عن رغبته القوية في تحقيق الديمقراطية من خلال التوجه بأعداد كبيرة من أجل التصويت فيما أصبح أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ أفغانستان. والتحق المزيد من الأطفال بالمدارس، ولا سيما الفتيات، وازدادت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠١. كما تحمّلت أفغانستان هذا العام كامل المسؤولية عن أمنها الخاص.

ولكن على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال الواقع يذكرنا بأن هناك بالتأكيد عملاً يتعين علينا القيام به. وأوضحت العملية الانتخابية أنه لا بد من إدخال تحسينات إضافية لزيادة توطيد الديمقراطية والحوكمة. ولا يزال لحالة حقوق الإنسان أن تقطع طريقاً طويلاً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نظام العدالة غير الفعال. ولا تزال أفغانستان أحد أسوأ الأماكن لولادة امرأة فيه في العالم. ولقد حان الوقت لأن تحصل المرأة الأفغانية على فرصة لتصبح عضواً كاملاً ومساوياً للرجل في المجتمع.

ويندرج إنتاج المخدرات وتهريبها بين المحركات الرئيسية للتراع في أفغانستان. أما الفساد فيشكل عقبة كبيرة أخرى على جميع مستويات المجتمع. ويجب تعزيز سيادة القانون ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

وقد أظهر الرئيس غني أحمدزي والقيادة الأفغانية التزاماً قوياً بإحداث تغيير من خلال وضع خطة دقيقة وجريئة

وبناء القدرات والمؤسسات، والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، كانت أساساً جيداً لانتقال البلد إلى الخطوة التالية. ومع ذلك، فإن الدعم المستمر من المجتمع الدولي أمر حيوي لتنعم أفغانستان بالسلام والأمن والاستقرار التي يمكنها أن تلبي احتياجات شعبها بشكل فعال. إن مؤتمر لندن المعني بأفغانستان الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أتاح فرصة سانحة لحكومة أفغانستان لتحديد منظورها الإصلاحية وأتاح للمجتمع الدولي أن يبدي تضامنه ودعمه الدائمين لأفغانستان.

في مرحلة حاسمة الأهمية من الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي في أفغانستان، زادت أهمية التعاون الإقليمي والالتزام. ونرحب بجميع الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف وجهود التعاون الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى تعزيز التعاون الإقليمي. ومن هذا المنطلق، فإن المؤتمر الوزاري الرابع لعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل أفغانستان يسودها الأمن والاستقرار، الذي عقد في بيجين، أتاح فرصة طيبة لزيادة الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. وكما يبرز تقرير الأمين العام (S/2014/876)، فإن استمرار زخم التقدم إلى الأمام لعملية اسطنبول - قلب آسيا أمر مشجع حقاً.

إن تضامن المجتمع الدولي والتزامه المستمر يعززان آمال الشعب الأفغاني في مستقبل مشرق. وستواصل تركيا الإسهام في أمن واستقرار وازدهار أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد تأييداً كاملاً البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنها تود اغتنام هذه الفرصة أيضاً للإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2014/876).

ولإصلاح. وقد أظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر لندن الناجح المعني بأفغانستان الذي عقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر. ويدعو المجتمع الدولي الآن إلى الإسراع بتنفيذ هذه الإصلاحات.

ويمثل وضع حد للعنف والتزاع، وهيئة بيئة آمنة ومأمونة شرطين أساسيين لا غنى عنهما للوصول إلى نتائج حقيقية وتحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان. وينبغي أن يحقق ذلك عن طريق عملية سلام ومصالحة شاملة للجميع، الأمر الذي سيتطلب بذل جهود جادة لضمان أن تترسخ هذه العملية. ومن الضروري أن تمتلك أفغانستان زمام هذه العملية وأن تتولى قيادتها، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لها.

وترى السويد أن التعاون الإقليمي والمشاركة البناءة من جيران أفغانستان يأتيان في المقام الأول من أجل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام والتنمية. ونرحب بالنوايا والإجراءات التي اتخذتها القيادة الأفغانية بهدف تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة. واستنادا إلى المؤتمر الوزاري لقلب آسيا - عملية إسطنبول الذي عقد في بيجين، يبدو أن هناك الآن فرصة لتوطيد أساس لإقامة التعاون الإقليمي الحقيقي.

وقد قدمت السويد المساعدة إلى أفغانستان بشكل أو بآخر على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وتعد أفغانستان اليوم أحد أكبر المتلقين للمعونة الإنمائية السويدية. وبينما نقرب من عقد التحول، يتعاضم تركيزنا على المسائل المدنية. وقد أكدنا من جديد في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان على التزامنا الطويل الأجل بتقديم الدعم، على النحو الوارد في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتقف السويد على أهبة الاستعداد للإسهام بمبلغ إرشادي يتراوح من مليار دولار إلى ١,٢ مليار دولار في المساعدة الإنمائية خلال العقد القادم.

كما وضعت السويد، في وقت سابق من هذا العام، استراتيجية إنمائية جديدة للفترة الممتدة إلى عام ٢٠١٩.

وسيكون تركيزنا في المقام الأول على تعزيز قدرة أفغانستان على تحسين الاقتصاد، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتعزيز المساواة، وتحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما وضع النساء والأطفال.

ولقد أسهمت السويد على مر السنين إسهاما كبيرا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وبناء على هذه الجهود، فإننا نهدف أيضا إلى المشاركة في بعثة الدعم الحازم التي ستُطلق في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وتود السويد أن تعرب عن تأييدها الكامل للدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وتنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. وسيصبح وجود الأمم المتحدة في أفغانستان أكثر أهمية فيما بعد عام ٢٠١٤.

ورغم توقعاتنا الكبيرة أن تفي الحكومة الأفغانية بالتزامات الإصلاح التي تضطلع بها، فإن هذه التوقعات لا تكاد تقارن بمناشدة الأفغان من الرجال والنساء من أجل إدخال تحسينات. لقد حان الوقت الآن لتحقيق نتائج ملموسة، والسويد على استعداد للاضطلاع بدورها. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع الحكومة الأفغانية الجديدة ونحن على مشارف عقد التحول.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة لمعالي السيد يوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

**السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

أفغانستان التي تمكن شعبها من العيش في السلام والرخاء اللذين يتطلع إليهما بصورة مشروعة.

وقد وفر مؤتمر لندن فرصة طيبة للنظر في خطط حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق مزيد من التقدم وزيادة الاعتماد على الذات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الرؤية المطروحة في ورقة الإصلاحات المعنونة "تحقيق الاعتماد على الذات" يمكن أن تشكل الأساس لتجديد التقدم المحرز في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أيضا أن تُبذل الجهود للتأكد من إحراز تقدم في تحقيق السلام والمصالحة. ومن الضروري الآن أن يقوم الرئيس غني أحمدزي وكبير الموظفين التنفيذيين عبد الله بتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن. وستكون إحدى أولى المهام التي سيضطلع بها الوزراء الجدد هي دعم الخطط المبينة في رؤية الحكومة للسماح بالتشاور مع الأفغان والمجتمع الدولي قبل اجتماع كبار المسؤولين المتوخى أن يعقد في كابل في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بوضع تفاصيل للاجتماع، يود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على ثلاثة مجالات يمكن أن تحقق استفادة من إيلائها اهتماما خاصا.

أولا، فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون، فإننا بينما ندرك التحديات التي تفرضها، نجد أنه من الأهمية بمكان أن يشهد الأفغان وضع نظام يتساوى فيه كل أفغان أمام القانون. فالعامل الأساسي في ضمان تحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة في أفغانستان ليس مجرد سن المزيد من القوانين التي تنص على مساواتهن، ولكن التنفيذ المتسق للقوانين القائمة بالفعل. وقد تمت بعض التعيينات الهامة بالفعل، ولكن أفغانستان الآن بحاجة إلى بذل جهود متضافرة لتوجيه عملية الإصلاح في نظام العدالة بالكامل.

ثانيا، يجب تمكين الأفغان من الإبقاء على حكومتهم خاضعة للمساءلة على جميع المستويات. ويتطلب ذلك برنامجا

وأود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/876)، وإلى الممثل الخاص هابسوم، وإلى المدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطاتهم الإعلامية، وإلى السفير تانين على بيانه.

كما أود الإعراب عن خالص تعازينا للزملاء الباكستانيين، ولحكومة باكستان، ولأسر ضحايا الهجوم البشع الذي وقع على المدرسة العسكرية في بيشاور، الأمر الذي أصابنا جميعا بالصدمة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بالتصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، ويقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة الباكستانية.

لقد شهدنا مؤخرا في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما بتقديم المساعدة إلى أفغانستان حكومة وشعبا. وما برحت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة تكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بالتنسيق الفعال للمساعدة الدولية وتقديمها إلى أفغانستان. وسيكون الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة أكثر أهمية في السنوات المقبلة في بناء القدرات الأفغانية، ومن ثم دعم وجود إدارة فعالة وتخضع للمساءلة في جميع أنحاء البلد حيث ينخفض الوجود الدولي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا هو الوقت المناسب لأن تتخذ العلاقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي شكلا مختلفا. فقد تحمل الأفغان المسؤولية الرئيسية على نحو متزايد في جميع المجالات في جميع أنحاء البلد وأظهروا رغبة متزايدة في الانخراط في التعاون الإقليمي. وقد أشار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى عزمهم على تغيير الطريقة التي يعملون بها في أفغانستان. فاستراتيجيتنا الجديدة تركز على دعم تنمية المؤسسات في أفغانستان - المؤسسات التي تتسم بأهمية بالغة لكفالة أن يتمثل الإرث الذي ستخلفه المشاركة الدولية في التوصل إلى أفغانستان القادرة على الوقوف على قدميها،

تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان في مسارها نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية والسفير زاهر تانين على بيانه.

إن أفغانستان تمر بمرحلة حاسمة الأهمية. بقيادة الرئيس أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، يجب على الحكومة الجديدة أن تبدأ الآن في التصدي للعديد من التحديات. في مجال الأمن، فإن خفض التدريجي في نهاية هذا العام في قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان سيكون منعطفًا فاصلاً في طريق أفغانستان نحو تحقيق الاعتماد على الذات. وينبغي للشعب الأفغاني إدراك أن عليه اثبات ملكيته وتولي زمام الأمور في ضمان أمنه، الذي ينبغي أن تتولى المسؤولية الكاملة عن توفيره الآن قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية.

إن مستقبل أفغانستان في أيدي الشعب الأفغاني نفسه. ولذلك فإن اليابان تعتبر ملكيته وجهوده الرامية إلى مساعدة نفسه بالغة الأهمية. ويمثل عقد التحول من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤ فرصة تاريخية لتحديد أفغانستان مستقبلها اعتماداً على الذات. واليابان على استعداد لدعم الشعب الأفغاني ما دام يعمل بجدية من أجل تحقيق مستقبل أفضل. كما نشدد على منظور الأمن البشري في تركيزه على تحقيق كل فرد لإمكاناته وتمكينه. ونعقد أن المواطنين الأفغان العاديين يتطلعون إلى حياة تتسم بالسلام والازدهار إلى جوار أسرهم وأصدقائهم. إن تلك التطلعات هي ما يوفر القوة الدافعة لتحقيق السلام والاستقرار ومن تلك المناظير ما فتئت اليابان تشارك بنشاط في عملية إعادة بناء البلد. وأود أن أتطرق إلى نقطتين تشكلان أولويتين في المساعدات اليابانية.

النقطة الأولى تتعلق بالنظام العام والأمن. من الخبرات التي اكتسبتها من العمل في البلدان الخارجة من النزاع، أعلم مدى

لتحسين الحوكمة دون الوطنية التي تنقل سلطة صنع القرار والموارد من المستوى الوطني إلى المقاطعات، ومن المقاطعات إلى المناطق، ومن المناطق إلى المجتمعات المحلية.

ثالثاً، تجب كفالة صون الأمن للأفغان. وستكون زيادة تعزيز القدرة على التصدي لما تبقى من التحديات الأمنية شرطاً مسبقاً لإحراز مزيد من التقدم. أما إعادة الإعمار الاقتصادي المستدام في أفغانستان فتعتمد إلى حد كبير على التوصل إلى تحقيق الأمان والاستقرار في أفغانستان، فضلاً عن توافر بيئة إقليمية مستقرة ومواتية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية الدعم القوي الذي تقدمه بعثة الدعم الحازم، التي ستقوم بتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وتقديم المشورة والمساعدة لها، بناءً على دعوة من أفغانستان. وفي الختام، فإن هذه التغييرات، بالإضافة إلى تلك الواردة بمزيد من التفصيل في الورقة المقدمة من حكومة أفغانستان يمكن أن تسهم في إحداث تغيير حقيقي نود جميعاً أن نراه. إن الأفغان أنفسهم هم في الحقيقة من يقومون باتخاذ القرارات وتشكيل مصيرهم.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن للممثل اليابان.

**السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** توفيراً للوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وستعم الأمانة العامة النص الكامل للبيان.

أولاً أود أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، الذي تهنئه اليابان بحرارة على تعيينه رئيساً جديداً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونائبه السيد مارك باون والسيد تادا ميتشي ياماموتو. ونتطلع إلى رؤية بعثة الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور هام في

البنية التحتية تربط بين الناس وتمكن من توسيع نطاق التجارة والاستثمار. وما فتئنا نساعد على شق الطرق أو تحسينها، مثل الطريق الذي يربط بين كابول وقندهار، فضلا عن المطارات، بما في ذلك مطار كابول الدولي والمطار في باميان. إن تركيز الحكومة الجديدة على تحسين شبكات الربط بين أفغانستان والمناطق المحيطة بها دليل آخر على أهمية النهج الذي نتبعه. ويحدونا الأمل في أن يسهم دعم اليابان مساهمة كبيرة في إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة إدماج أفغانستان في الاقتصادين الإقليمي والعالمي.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية إقامة شراكة قوية بين أفغانستان والمجتمع الدولي. أتاح مؤتمر لندن المعني بأفغانستان فرصة قيمة للتأكيد من جديد على العلاقة القوية التي توحدنا. وترحب اليابان بتأكيد معظم المشاركين الشركاء الأفغان والدوليين على السواء، من جديد التزامهم بإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. منذ عام ٢٠١٢، أنفقت اليابان، بوصفها ثاني أكبر المساهمين في المعونات المقدمة لأفغانستان، ما يزيد عن بليون دولار من مبلغ الـ ٣ بلايين دولار الذي التزمت به. وفي إطار مفهوم أن الحكومة الأفغانية الجديدة ستفي بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب هذا الإطار، سنضطلع بتنفيذ التزاماتنا على أكمل وجه. وبينما تقوم أفغانستان بالانتقال الهام إلى السلام والازدهار، تظل اليابان ملتزمة بتقديم دعمها، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد أويارسون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** كما فعل سفير اليابان، سأدلي ببيان مختصر، وسينشر النص الكامل للبيان على موقع البعثة على شبكة الانترنت.

أود أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمم العام، وصديقي العزيز السفير تانين على بيانهما.

أهمية القانون والنظام في إعادة بناء المجتمعات المحلية، حيثما يجب على السكان المحليين الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن مجتمعاتهم. وبالتالي، لا بد من تمكين الشعب الأفغاني وجعله قادرا على حفظ النظام العام والأمن. ولهذا ما فتئت اليابان تدعم تعزيز القدرات الأفغانية المتعلقة بإنفاذ القوانين. ومن خلال إسهامنا في الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمبلغ قدره بليون دولار، ساعدنا على مضاعفة عدد ضباط الشرطة الأفغان في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. كما نفذنا العديد من برامج بناء القدرات، من خلال تقديم، على سبيل المثال، المساعدة المالية والتقنية لبرنامج تدريبي مدته أربعة أشهر لتدريب حوالي ٢٠٠ ضابط شرطة أفغانية يجري تنفيذه في تركيا منذ الشهر الماضي. وتعلق نقطي الثانية بالتنمية المستدامة. نعتقد أن الحد من الفقر والنمو المستدام أمران ضروريان لتمكين الأشخاص. ويساعد الاقتصاد السليم والمزدهر على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على الأهمية الاستراتيجية للزراعة من منظور الأمن البشري. ويقوم ٨٠ في المائة تقريبا من مجموع السكان في أفغانستان بأعمال زراعية، وهو قطاع يمتلك الإمكانيات الأكبر لإيجاد فرص العمل في البلد. إن وجود المزارعين الأفغان الذين يجري تمكينهم سيوفر أساسا متينا لمجتمعات محلية قوية وقادرة على التكيف، وهو ما تسعى اليابان إلى تحقيقه. وبما أن إنتاج الأرز يوفر إمكانية كبيرة بلاقتصاد الأفغاني، تشمل مشاريع تقديم المساعدات البحوث والتطوير في مجال زراعة الأرز، وتحسين مرافق الري. كما قدمت اليابان في الآونة الأخيرة مساهمات في مجال الطب البيطري بتوفير مبلغ ١٩ مليون دولار عن طريق منظمة الأغذية والزراعة للمساعدة في السيطرة على مرض الحمى القلاعية.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن تطوير البنية التحتية الأساسية أيضا عنصر أساسي في التنمية المستدامة.

خاصة. تتمثل الأولى في دعم مبادرات سيادة القانون؛ وتعلق الثانية بتعزيز التقدم في مجال ضمان حقوق النساء والفتيات.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على الأهمية التي نعلقها على مؤتمر بيجين الوزاري، ودعم إسبانيا القوي لعملية اسطنبول، حيث شاركنا كما يعلم أعضاء المجلس في فريق الدعم.

وأخيرا، أخصص كلماتي الأكثر قوة وتأكيدا لإدانة ورفض الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبت في أفغانستان وفي باكستان، والتي تمثل الوجه الأكثر مرارة وحزنا للبشرية. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال العام الماضي، بدور فعال في دعم العملية الانتخابية في أفغانستان. وستواصل هي ومنظومة الأمم المتحدة ككل الاضطلاع بدور رئيسي مع مضي أفغانستان في مسار تحولها.

ومثل تشكيل حكومة وحدة وطنية أفغانية، من خلال أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في أفغانستان حدثا تاريخيا، وحافزا للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي على حد سواء. ومما يشجع كندا الأشهر القليلة الأولى من عمر الحكومة الجديدة. إن الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله قد انتهجا التعاون، وحققا تقدما مهما في اتجاه تحقيق الاستقرار مستقبلا في أفغانستان.

إن استمرار التعاون الذي يحقق نتائج عملية، سيكون مهما لإدارة التحديات المقبلة. والأمر الأساسي ضرورة ضمان الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله معا، التنفيذ الفعال للإصلاحات الحيوية الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز الاقتصاد، وتحسين الحوكمة، والقضاء على الفساد، وحماية

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسيركز بياني على مجالات أربعة. سأناقش أولا أفغانستان من منظور إسباني، والتزامات إسبانيا فيما يتعلق بأفغانستان. ثانيا، لدي بعض الملاحظات على الحالة الداخلية في البلد. ثالثا، سانظر إلى الأمور من منظور دولي، وأختتم بإدانة قوية للإرهاب.

فيما يتعلق بإسبانيا وأفغانستان، حدث تطوران هامان للغاية خلال الأيام الأخيرة في بلدي. أولا، زارت نائبة رئيس وزراء إسبانيا، السيدة ثريا ساينث دي سانتاماريا، أفغانستان للقاء القوات الإسبانية في البلد والسلطات الأفغانية. وكانت لفتة هامة ومناسبة.

ثانيا، وافق مجلس الوزراء الجمعة الماضي على قرار المشاركة مرة أخرى في أفغانستان، عن طريق بعثة الدعم الوطني التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وفقا للقرار ٢١٨٩ (٢٠١٤). وإننا على ثقة بأن نواب البرلمان، سيتخذون قرارا خلال الأيام المقبلة.

ثالثا، فيما يخص الحالة الداخلية في أفغانستان، تكلمنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة عن الانتخابات الأخيرة، والتقدم الهام الذي جرى تحقيقه فيما يخص مشاركة المرأة ونتائج الانتخابات. ونحن نواجه الآن تحديا جديدا وهاما، يتمثل في تشكيل الحكومة مجلس وزرائها بالكامل. وتلك الخطوة حاسمة وعاجلة للغاية.

رابعا، من منظور دولي، عقد مؤتمر لندن مؤخرا. وتمكننا هناك من الترحيب بجماعة الإصلاح الذي قدمته حكومة أفغانستان. وتشمل الأولويات التي وضعتها حكومة الرئيس غني مجموعة أدوات الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ومن بين الأولويات، أكد الوفد الإسباني أولويتين تكتسيان أهمية

حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، وتحسين المشاركة في السياسة والمجتمع، خاصة بالنسبة للنساء والأقليات. وكلما عجلت حكومة الوحدة الوطنية بتشكيل مجلس وزراء، كلما كانت في وضع أفضل لاتخاذ إجراءات لمواجهة تلك التحديات.

وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن أفغانستان لن تقف بمفردها في القيام بمهامها. فقد وقفت كندا منذ عام ٢٠٠١ مع أفغانستان. وحاضرت قواتنا معارك وقتل أفرادها، من أجل توفير الأمن والحرية للشعب الأفغاني؛ وقمنا بدعم تطوير العمليتين الدستورية والديمقراطية في أفغانستان. وقمنا بتمويل البرامج التي تحسن حياة الشعب الأفغاني العادي، وخاصة النساء والأطفال.

(تكلم بالفرنسية)

في غضون ذلك، يجب على الشركاء الإقليميين لأفغانستان مواصلة العمل مع إدارة تحديات الأمن والتنمية من خلال الأطر القائمة وفقا للقانون الدولي. وعندما تنتهك الدول القانون الدولي من خلال ضم أراضي دول أخرى أو التدخل فيها بشكل غير قانوني، فإننا نعاني جميعا من الآثار الناجمة عن عدم الاستقرار والصراع. إن نظاما دوليا قائما على القواعد يصب في مصلحتنا جميعا. وستنتشر بدونه الفوضى. وتقع على كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولية الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك مواجهة الإرهابيين والجماعات المسلحة، وضمان عدم استخدام أراضيها لتصبح قواعد لمثل هذه العمليات.

اسمحوا لي الاستفاضة بشأن هذه النقطة. لا يجب أن يكون ثمة أي تمييز بين إرهابي جيد وإرهابي سيئ، لأن الإرهاب كله شر متأصل. وبالتالي، ليس ثمة أي دور للإرهاب في إدارة العلاقات الدولية. وربما لطخت القوى الإرهابية تاريخ أفغانستان الحديث، ولكننا مصممون على أنها لن تقرر مستقبله. لقد عبر الشعب الأفغاني عن رغبته في بلوغ أفغانستان سلمية وديمقراطية. وتواصل كندا تقديم الدعم له في طموحه هذا، وسنعمل مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات العديدة التي لا تزال قائمة.

إننا لا نزال ملتزمين بتحقيق تلك الأهداف. وستساهم كندا بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، ابتداء من عام ٢٠١٥، من أجل المساعدة في دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية بهدف تعزيز هدي في الاستقرار والأمن. وتظل أفغانستان بلد تركز عليه جهود كندا في مجال التنمية الدولية، وسنستثمر بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، ٢٢٧ مليون دولار في مستقبل أطفال أفغانستان وشبابها. وسنرسخ ونوسع المكاسب التي تحققت في مجال صحة الأم والوليد وصحة الطفل. كما سنساعد على توفير التعليم للأطفال والشباب، وتشجيع مشاركة المرأة المدنية والسياسية وحقوقها الإنسانية وتمكينها الاقتصادي. ونعرب عن ثقتنا في برنامج الإصلاح الذي أعده الرئيس غني من خلال استثمار ٢٠ مليون دولار لسد الفجوة المالية للحكومة، منها ١٠ ملايين دولار أموال جديدة، وال ١٠ ملايين الأخرى، جرى إعادة تخصيصها من صندوق البنك الدولي الاستثماري لتعمير أفغانستان.

إننا ندرك أن المشاركة الدولية في أفغانستان ستتغير في عام ٢٠١٥. وترحب كندا باعتماد مجلس الأمن للقرار

وعملت في الصيف على ضبط الأمن بنجاح في جولي انتخابات رئاسية.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات العظيمة التي تحققت، فحن نتفق مع الممثل الخاص السيد هيسوم بأن المكاسب التي تحققت لا تزال هشة. ولذا ستواصل منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤها، استنادا إلى الدعوة الموجهة من الحكومة الأفغانية، المساعدة في تدريب قوات الأمن الأفغانية، في إطار بعثة الدعم الوطيد غير القتالية، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. اليوم، في الواقع قبل حوالي ١٠ دقائق، وافق البرلمان الألماني على مساهمتنا الكبيرة في تلك البعثة. سوف نوفر ما يصل إلى ٨٥٠ فردا، يكون مقرهم في مزار شريف وكابل، مما يجعل ألمانيا ثاني أكبر البلدان المساهمة بقوات إلى بعثة الدعم الوطيد. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بأعضاء مجلس الأمن، ولا سيما أستراليا، بصفتها القائمة على صياغة النص، لاتخاذهم مؤخرا القرار ٢١٨٩ (٢٠١٤) الذي يرحب بإنشاء البعثة. إن القرار يوجه رسالة سياسية واضحة مفادها أن المجتمع الدولي مستمر في مساندة أفغانستان، ويشعر بأنه ملتزم تجاه تحقيق استقرارها وأمنها حتى بعد عام ٢٠١٤.

ويتطلب تأمين مستقبل مستقر في أفغانستان ألا يتم وقف تلك المساعدة المدنية الدولية بصورة مفاجئة. ولذلك، حددت ألمانيا في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر، التزامها بالحفاظ على المستوى الرفيع للمساعدة المدنية، البالغة ٤٣٠ مليون دولار سنويا حتى عام ٢٠١٦. وهذا التعهد يقوم على أساس نهج التبادل، فضلا عن خطة إصلاح سليمة وطموحة كان قد قدمها الرئيس غني والرئيس التنفيذي للحكومة السيد عبد الله بلندن، خلال الاجتماعات المعقودة ببرلين مع المستشارة ميركيل ووزير الخارجية شتاينماير في ٥ كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشي على الالتزام الواضح من الزعيمين بمكافحة الفساد، وضمن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمم العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعمله الممتاز. ونشيد به على بدايته الناجحة جدا على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

إن ألمانيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذه المناقشة.

إن هذه الجلسة تتعد في لحظة مفصلية بالنسبة لأفغانستان وأصدقائها ومؤيديها الدوليين. ومنذ مناقشتنا في شهر أيلول/سبتمبر، شهدت أفغانستان التغيير الديمقراطي الأول للحكومة في تاريخها الطويل والمؤلم في جزء كبير منه. وقد شكل الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، حكومة وحدة وطنية، تهدف إلى بناء بلد مستقر ومزدهر وديمقراطي وشامل. ونعتمد بقوة أن تلك الأهداف تخدم مصالح جميع الأفغان، وبالتالي فهي تحظى بدعمنا الكامل.

ستنتهي في غضون أيام قليلة، بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن ثم ستظل أفغانستان تتحمل المسؤولية كاملة عن الأمن الداخلي والوطني للبلد. بطبيعة الحال، ما زال هناك مشككين. وهم يسألون فيما إذا كانت أفغانستان على قدر هذه المهمة. وعلى الرغم من أننا نشعر بالقلق إزاء ازدياد الأعمال الإرهابية في كابل مؤخرا، فما زلنا نعتقد أن قوات الأمن الأفغانية، عموما، قد ردت على هذا السؤال بنفسها - حيث كانت خلال الأشهر الماضية، في الصفوف الأمامية

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2014/876). وأود أن أرحب بالمثل الخاص هيسوم وأن أشكره على إحاطته الإعلامية، وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه إذ تبقى المهمة هائلة. وستواصل سلوفاكيا دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبطبيعة الحال، لا يمكنني المضي في بياني دون التقدم بالشكر إلى السفير تانين على جهوده وبيانه الذي أدلى به. كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لقد كان أداء بعثة الأمم المتحدة مميزا في السنوات الأخيرة. ولن تقل أهمية دورها في مساعدة الحكومة الأفغانية في عملية الإصلاح وتحقيق الحكم الرشيد في السنوات المقبلة. إن الالتزامات التي قطعت في لندن في أوائل كانون الأول/ديسمبر تشجعنا في جهودنا، ونسترشد بها كما نسترشد بروح شمول الجميع والوحدة السياسية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة الأفغانية إلى أن تستمر في تواصلها تجاه جميع أصحاب المصلحة السياسية الشرعيين في أفغانستان.

وفي حين أن الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله سوف يجسدان رؤيتهما في تشكيل الحكومة جديدة، تقف بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والخبرة فيما يتعلق بالعملية الانتقالية. نحن نود أن نسلط الضوء على الحاجة إلى الإصلاح، ولا سيما في مجالات العدالة وبناء المؤسسات والتشريعات. وسوف يكون توسيع نطاق مبادئ سيادة القانون على جميع مستويات الإدارة الأفقية أمرا بالغ الأهمية. وينبغي أن تكون المبادئ المذكورة أعلاه راسخة في التنقيح المتوقع للقانون الانتخابي.

إن المتطلبات الأساسية للتنمية في أي بلد من بلدان العالم هي السلامة والأمن والاستقرار. وبالتالي، تعرب سلوفاكيا عن تقديرها لقرار مجلس الأمن بالإجماع اتخاذ القرار ٢١٨٩

حقوق الإنسان، وتعزيز دور المرأة، وتعبئة القطاع الخاص، وتحقيق الاستقرار في وضع أفغانستان المالي الذي يبعث على القلق. إن تشكيل مجلس الوزراء الجديد بناء على المؤهلات وبسرعة سيكون له دور هام. وفي هذا الصدد، فإننا أيضا ما زلنا نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة وجميع وكالات الأمم المتحدة في مساعدتها للشعب الأفغاني، وفي تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تظل بعثة الأمم المتحدة موجودة، ليس في كابل فحسب بل في جميع أنحاء البلد.

وبينما ننظر إلى التحديات التي تنتظرنا بالتأكيد في أفغانستان، ينبغي إلا ننسى ما حققناه منذ سقوط نظام طالبان. فقد ازداد العمر المتوقع من ٤٥ إلى ٦٠ سنة. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات بشكل كبير. وزاد عدد البنات اللاتي يلتحقن بالمدارس. وهناك حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طالب مسجلون في الجامعات الأفغانية. وتم بناء الطرق، وتوجد الكهرباء والمياه في جميع المدن الرئيسية. إنه تقدم حقيقي.

غير أن الأهم من ذلك أن أفغانستان قد أنشأت مجتمعا مدنيا قويا لن يسمح بتراجع الحريات والحقوق المكتسبة بشق الأنفس. ومن المؤكد أن هؤلاء الرجال والنساء الأفغان الشجعان يستحقون استمرار اهتمامنا بهم والتزامنا تجاههم. وستستمر ألمانيا في مساندة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، إذ يسطرون فصلا جديدا في تاريخهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تود سلوفاكيا أولا الإعراب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

أن أشير إلى أهمية ومسؤوليات البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين في هذا الصدد.

وسوف تظل الأمم المتحدة شريكا رئيسيا في أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية. وتؤدي أكبر بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة، وهي منظمة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، دورا هاما في النهوض بحقوق الإنسان وتنسيق المساعدة الدولية في أفغانستان. ولكي تستمر في الوفاء بولايتها على نحو فعال في المستقبل، فمن الضروري التأكد من توفر الموارد الكافية.

ومنذ عام ٢٠٠١، حققت أفغانستان تقدما حقيقيا في بناء الدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الصحة والتعليم، وإعادة بناء الهياكل الأساسية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات هائلة في مجال الأمن، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل وتقديم الخدمات. وكما نعلم جميعا، فإن هذه التحديات متعاضدة. وسيعتمد تحقيق التنمية بعد المرحلة الانتقالية على الإصلاحات في القطاعات الرئيسية. وملكية أفغانستان للجهود لا تزال الأساس الذي يقوم عليه الدعم المقدم من فنلندا. وبالتالي، فإننا نرحب بورقة حكومة الوحدة الوطنية التي تنص على "تحقيق الاعتماد على الذات، والالتزام بالإصلاحات وتجديد الشراكة" مما ينم عن رؤية واضحة لآفاق المستقبل.

إن التقدم المستدام في أفغانستان لا يعني إقناع المجتمع الدولي فحسب. فهو أولا وقبل كل شيء يعني إقناع الشعب الأفغاني - جميع الشعب، النساء والرجال. إنه يعني استعادة ثقتهم في حكومتهم، وتقديم مستقبل لهم. والمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة على جميع مستويات المجتمع ليست فقط شرطا مسبقا للديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها أيضا ضرورة لتحقيق النجاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويجب أن تتمتع المرأة الأفغانية بدور بارز في المجتمع. ونرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله في هذا الصدد، ونشجعهما على الاستمرار في هذه الجهود.

(٢٠١٤)، الذي يرحب في جملة أمور، بالاتفاق المبرم بين منظمة حلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية لإنشاء بعثة الدعم غير القتالية لما بعد عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أبلغ المجلس أن حكومة سلوفاكيا قد وافقت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، على إرسال قوات عسكرية للعمل في بعثة الدعم الوطيد الجديدة في أفغانستان اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وستقدم سلوفاكيا أيضا الدعم المالي لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتماشى هذه المساهمة تماما مع التزامنا الطويلة الأمد وروح التعاون مع حكومة أفغانستان. كما لا تزال سلوفاكيا نشطة في تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلد، التي تبقى إحد أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية لدينا. وأعتقد أننا يمكن أن نعمل جميعا معا، ونتمنى للشعب الأفغاني كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به سابقا ممثل الاتحاد الأوروبي

أود أن أبدأ بياي بتقديم الشكر للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هيسوم على إحاطته الإعلامية، فضلا عن الأمين العام على تقريره الذي يحتوي على تحليل شامل وواقعي للحالة في أفغانستان (S/2014/876). كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية، وكذلك زميلي، السفير تانين، على بيانه.

يتمثل هدفنا المشترك في القدرة على تحقيق أفغانستان قادرة على الاعتماد على الذات ورسم مستقبلها استنادا إلى نجاح الفترة الانتقالية. ويتطلب هذا تجديد الجهود والتعاون والعمل الشاق. ويكتسي التعاون الإقليمي في تعزيز الأمن والتنمية أهمية بالغة في بناء مستقبل سلمي ومزدهر. ولهذا أود

وقبل ثلاثة أشهر فقط، مع اقتراب العملية الانتقالية من نهايتها، كانت حالة عدم اليقين بشأن نتائج الانتخابات في أفغانستان تشكل مصدر قلق بالغ في البلد وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي. ويسرنا اليوم أن نرى أن هذه اللحظة الحساسة وصلت إلى نتيجة إيجابية مع تنصيب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وسمحوا لي بأن أؤكد على الالتزام الكبير والجهود التي تبذلها القيادة الأفغانية الجديدة - لا سيما الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله - لتلبية لتوقعات وآمال الأغلبية الساحقة من الشعب الأفغاني في مستقبل يسوده السلام والاستقرار والتنمية. وسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن عميق التقدير لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأنشطة الولايات المتحدة في الأشهر القليلة الماضية لتسهيل اتفاق بين المرشحين السابقين.

لقد اتخذت الحكومة الأفغانية الجديدة بالفعل خطوات مشجعة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ونأمل أن يستمر هذا النهج الإيجابي وأن تسود مصالح الوحدة الوطنية. ونحن جميعاً ندرك التحديات الخطيرة التي تواجهها أفغانستان اليوم وسلطانها الجديدة، بدءاً بالحالة الأمنية التي تتهددها موجة جديدة من الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة العديد من الضحايا، بما في ذلك المدنيين العزل. وإننا ندين هذه الهجمات بأشد ما يمكن من عبارات. ولذا رحبنا بالتوقيع الفوري للإدارة الأفغانية الجديدة على الاتفاق الأمني الثنائي واتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، اللذين صادق عليهما البرلمان الأفغاني في وقت لاحق. تمثل هذه الصكوك الأسس القانونية لبعثة الدعم الوطيد القادمة، التي ستبدأ بعد الانتهاء من العملية الانتقالية.

يؤكد إطلاق بعثة الدعم الوطيد إرادة البلدان المساهمة، بما في ذلك إيطاليا بوصفها دولة إدارية، في الحفاظ على دعمها لأفغانستان في ترسيخ السلام والأمن. وسوف تعمل جنباً إلى

ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنهنئ أفغانستان على إبرازها روح متميزة للملكية في صياغة خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع أنحاء البلد عن طريق المشاورات، إذ صاغها الأفغان أنفسهم. ومن الواضح أن خطة العمل الوطنية التي ستبدأ قريباً هي منتج أفغاني. ولعدة سنوات، دعمت فنلندا هذه العملية في أفغانستان، وسنواصل تقديم الدعم ونستمر في احترام عملية التنفيذ التي يقودها الأفغان.

خلال السنوات الـ ١٣ الماضية، قدمت فنلندا المساهمة في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في أفغانستان من خلال مشاركتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومختلف أشكال الإدارة المدنية للأزمات. تبلغ مساعداتنا التنموية والإنسانية أكثر من ٢٢٠ مليون يورو. ويبلغ الدعم السنوي الذي تقدمه في الوقت الراهن ٣٠ مليون يورو. ونحن على استعداد لمواصلة هذه المساعدة الطويلة الأجل والإبقاء على مستواها الحالي. ونحن أيضاً نستعد للمشاركة بحوالي ٨٠ من القوات في بعثة الدعم الوطيد، الأمر الذي رحب به مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقد أقرّ البرلمان الفنلندي مؤخراً ورقة الحكومة البيضاء بشأن أفغانستان، التي تعرض مساهمتنا المستقبلية.

ومع اقتراب العملية الانتقالية من النهاية، من المهم أن يبقى المجتمع الدولي على دعمه لأفغانستان وشعبها. وأؤكد للمجلس أن فنلندا على استعداد للقيام بدورها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

**السيد لامبريني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا الموقف الذي أعرب عنه المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئاسة تشاد لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على بيانه.

العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونتمنى له النجاح في مهمته الجديدة. كما أشكره على إحاطته الإعلامية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بما لها من روابط تاريخية وثقافية عميقة مع أفغانستان، هي في حقيقة الأمر حريصة جداً على أن ترى جارها أفغانستان تنعم بالسلم والازدهار. كانت سياستنا وستظل داعمة للسلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، بما أننا نرى أن الأمن في أفغانستان يعادل الأمن على طول حدودنا وفي منطقتنا. ونعزز بقوة مواصلة وتوسيع علاقاتنا مع أفغانستان، وهي تستمد جذورها من الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة والتفاهم.

رحبت إيران بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة فخامة السيد أشرف غني رئيساً لها؛ وفخامة السيد عبد الله رئيساً تنفيذياً، وتعهدت بتقديم دعمها وتعاونها لتلك الحكومة. ويجدوننا الأمل الجاد في أن تنجح الحكومة الجديدة في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان، وأن تؤدي عملها الصعب حتى يؤدي ثماره.

تشعر حكومي بقلق بالغ إزاء استمرار العنف وتفاقمه في أفغانستان، وتدين بشدة جميع أعمال العنف التي ترتكبها حركة الطالبان، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة ضد الأبرياء والبنى التحتية الأفغانية. وللأسف، خلال السنوات العديدة الماضية تطوّر وجود القوات الأجنبية وأنشطة الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة إلى حلقة مفرغة، مما كان له عواقب وخيمة على الشعب الأفغاني. استخدمت هذه المجموعات وجود قوات أجنبية مبرراً لتوسيع نطاق عملياتها واجتذاب الموارد البشرية والمالية. ونأمل في أن الحالة في ذلك البلد يمكن أن تعود بسرعة إلى طبيعتها وستعود مع تساؤل

جنب مع الحكومة الأفغانية وبالتنسيق مع الأمم المتحدة من أجل مساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم الدعم لها في أداء مهامها.

إن الدعم المقدم من إيطاليا في المجال الأمني هو أحد عناصر التزامنا الطويل الأجل تجاه أفغانستان، الأمر الذي أعدنا التأكيد عليه في العديد من المناسبات، بما في ذلك هنا وفي مؤتمر لندن في الآونة الأخيرة. كان مؤتمر لندن يمثل حدثاً هاماً أعاد المجتمع الدولي وأعضاؤه من جديد تأكيدهم على تضامنهم مع أفغانستان ودعمهم للحكومة الجديدة على أساس مبادئ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، أي الالتزام المتبادل والمشروطية والمساءلة لأفغانستان، بوحى من التعاون مع البلدان المانحة.

ولهذا نرحب ببرنامج الإصلاح وندعمه المقدم في لندن من قبل الحكومة الأفغانية في مجالات مكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان - حيث نرى وجوب إيلاء اهتمام خاص للنساء - وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح العملية الانتخابية والنظم القضائية، وتحسين مناخ الأعمال من أجل اجتذاب المستثمرين. ويهدف البرنامج إلى إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات وتمكين أفغانستان من بناء قدراتها التنموية والاكتفاء ذاتياً.

سوف تظل إيطاليا إلى جانب أفغانستان وتقدم لها المساعدة، بما يتمشى مع التعاون المدني متعدد العقود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة عن الحالة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أرحب بالسيد نيكولاس هيسوم الممثل الجديد الخاص للأمين

ميناء شاه بهار، التي يمكن أن تكون مفيدة جداً لأفغانستان بوصفها بلداً غير ساحلي. وإننا ننتظر الانتهاء من صياغة الاتفاق الثلاثي بين الهند وأفغانستان وإيران في هذا الصدد.

وندعم جميع المبادرات الإقليمية الرامية إلى استكشاف الإمكانيات الإقليمية من أجل الرفاه والاستقرار والتنمية في أفغانستان وبقية المنطقة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة المخدرات، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء التقارير التي تشير إلى أن زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان قد تضاعفت تقريباً منذ عام ٢٠١٢. ويشكل ذلك تهديداً حقيقياً للمنطقة وخارجها، وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية لذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي، في جملة أمور، دعم المبادرة الثلاثية بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات بين أفغانستان وإيران وباكستان، وهي أمر أساسي لا من أجل تعزيز أمن واستقرار أفغانستان فحسب، بل للتخفيف من القلق الشديد الذي تشعر به الدول المجاورة وبلدان المرور العابر والمقصد.

وندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة الإنمائية ودعم ترميم أفغانستان من خلال المشاركة الإقليمية القوية في مسائل مثل أمن الحدود والهجرة وعودة اللاجئين وتدابير مكافحة المخدرات. ولا بد من مواصلة تعزيز الدور الذي تضطلع به البعثة في ضوء التطورات الجديدة في أفغانستان. ودور الأمم المتحدة في أفغانستان سيتزايد في المستقبل بسبب التحديات المتعددة الأوجه والأكثر تعقيداً.

وفي الختام، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تعرب مجدداً عن دعمها المستدام لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية

عدد القوات الأجنبية في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، ندين أي شكل من أشكال التعاون مع هذه الجماعات والتشجيع المقدم إليها، بما أنه يزيد من جراءة على ممارسة سلوكها البغيض، ويطيء محنة الشعب الأفغاني ويؤدي إلى نتائج عكسية على إحلال السلام في أفغانستان وفي المنطقة.

وبشأن المسألة الهامة المتعلقة بالترتيبات الأمنية لفترة ما بعد عام ٢٠١٤، نعتقد أن أي نشاط يهدف إلى بناء قدرات قطاع الأمن أو دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بما في ذلك بعثة الدعم الوطني، ينبغي أن يتم بالموافقة الكاملة وبالتشاور المستمر مع الحكومة الأفغانية. وهذا شرط أساسي هام للبرهنة على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي باحترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن التعاون الإقليمي يشكل أداة فعالة لتعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان.

إن التقدم المستدام في الأمن والتنمية أمران يعزز كل منهما الآخر. ولا يزال إحلال السلام والأمن ضرورياً في إعادة الإعمار وجهود الإغاثة الإنسانية والتنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، اضطلعت إيران بدور هام في إعادة إعمار أفغانستان، وهي على استعداد للقيام بهذا الدور في المستقبل وبالتعاون مع الحكومة الجديدة. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق تعاوننا الثنائي، ولا سيما في المسائل الأمنية، والجهود الرامية إلى مكافحة المخدرات، ومشاريع التنمية والتعاون الاقتصادي في مجالات البنية التحتية والزراعة، فضلاً عن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين الأفغان.

هنالك إمكانية كبيرة لتحسين العلاقات وخاصة في مجالات التجارة والنقل العابر، والمثال على ذلك استكمال مشروع السكك الحديدية بين هرات ومدينة خواف في إيران من شأنه أن يشكل خطوة هامة. وعرضنا أيضاً إتاحة مرافق

الشملة والمستدامة في أفغانستان، وتعبر عن أحر التأييد مدرجون على قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن للحكومة الجديدة في أفغانستان. قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون أعماله

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.